المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/02/2016

الوطن
www.alwatan-press.info

في سياق التوجيهات الملكية لمراجعة المقررات التربوية

الكنّاش الحقوقي لمواجهة «دعشنة» المدرسة المغربية

أعد الملف:
المهدي غزال - منير الكناوي

لا يحسن الأصوليون المتطرفون الإصغاء إلى غيرهم، ولا يرفعون الاختلاف بينهم وبين خصومهم، لأن هؤلاء الخصوم، في رأيهم، قوم على ضلال مبين ولا ينبغي أن يكون لهم رأي. هذا هو المبدأ الذي لا ينكسر الذي تعلموه من أساتذتهم في الغلو، وهذا ما يجتهدون في نقله إلى تلاميذهم ومريديهم.

إن الأصولي المتشبع بالإيديولوجيات التكفيرية القادمة من الشرق يحمل عن مخالفيه تصورات معادية للتسامح والرأي المخالف. وهذا يعني أن استراتيجية تنقية المدرسة المغربية، بما فيها معاهد التعليم العتيق، من بذور التخلف ينبغي أن تنصب على إدماج ثقافة حقوق الانسان والتربية على قيم المواطنة في المناهج الدراسية، بدل الاكتفاء بالمقاربة الأمنية التي لن يفضي في نهاية المطاف إلى ثقافة الاختلاف، وهي شرط أي تعايش ممكن بين الأفراد.

إن تضييق النظر إلى الدين ومحاصرته في زاوية معينة، أو «تطويفه» (من الطائفة) داخل المدرسة، التي تعتبرحاضنة للقيم، يشكل خطرا حقيقيا لا يمكن تجاهله أو النظر إليه باستخفاف. فالقيم التي يتعلمها التلميذ في المدرسة، إما أن يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية بحسب مضمون المقررات التي تُدرّس فيها، ولهذا فإن المساندة الحقوقية لمبادرة مراجعة المقررات الدينية ينبغي أن تقع، وأن يتم تشجيعها على أوسع نطاق، بإشراك المثقفين والمفكرين والحقوقيين ونشطاء الفعل المدني. ذلك أن مواجهة التطرف تستدعي استنهاض همم الحقوقيين والمثقفين المغاربة، للعمل بشكل منظم وببرنامج عمل واضح، وتسخير كل الإمكانيات المتاحة في مجال الإبداع ومختلف الأجناس الأدبية، لمحاصرة المد التطرفي الذي يهدد قيم التسامح والتعدد والتنوع والاختلاف، وحتى لا نكون في وضع يشبه أوضاع الدولة الدينية، دولة العمائم والفتاوى وإقامة الحد على السارق والزانية والمرتد.

إن مراجعة مناهج تدريس التربية الدينية، سواء في المدرسة العمومية أو التعليم الخاص، أو في مؤسسات التعليم العتيق، تهدف إلى إصلاح ديني يبنى على الوقاية من الهزات الارتدادية التي تقع في الشرق، ويحاول بعض المتطرفين نقلها إلى المناخ المغربي، بدعوى الانتماء إلى لحظة الوحي والتأسيس. كما تهدف إلى إقامة حوار مع الأديان والثقافات الأخرى على أساس احترام «الحق في المعتقد» وعدم تسفيه أو تغليط الآخرين أو تكفيرهم. وهذا لن يتحقق إلا بوضع بيداغوجية متكاملة، فضلا عن تكوين الأساتذة وتمكينهم من ثقافة حقوقية مبنية على الإقناع.

إن مراجعة المناهج الدينية في المدرسة لا يمكن أن يتحقق إلا بربط الدين بحقوق الإنسان وأيضا عبر تدريس الأديان الأخرى، انطلاقا من مصادرها اللاهوتية، وليس من القراءات التي أقامها فقهاء الظلام الذين يعزلون الظواهر عن سياقها، ويقيسونها بأحكام خارج منطق التاريخ والفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع وتاريخ الأديان.

ولن تتحقق فاعلية مراجعة المناهج الدينية كسلاح فعال للتصدي لكل أشكال التطرف ومواجهة ما صرنا نلحظه من فتاوى تحريضية على كراهية الآخر، إلا عبر فكر حقوقي يكرس إنسانية الإنسان، وأيضا عبر دعم الاختلاف والتعددية والتسامح، بدل الانطواء على الذات وإقامة الحواجز أمام لانهائية الأبعاد الممكنة التي يتيحها فكر الاختلاف. وهذا ما ينبغي أن تضطلع به المنظمات الحقوقية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجميع المنتمين إلى حقل الحداثة والتنوير والعقل، ذلك أن الانفتاح على منافذ أخرى تشاركية من شأنه إنجاح هذه المراجعة، حتى تكون المقاربة عامة وكاملة بما يضمن اجتثاث الفكر المتطرف من جذوره، وتجفيف منابع انتشاره، وبما يضمن الوقاية من التأثيرات الوافدة على تدين المغاربة، والتي يحرسها بعض الفقهاء المنتفعين بأموال الحركة الأصولية والشيعية.

إن إدماج الحقوقيين، وجميع الإطارات الحقوقية (الجمعيات، المجلس الوطني لحقوق الانسان، الجامعة...إلخ)، كل من زاوية اهتمامه، في هذه المراجعة من شأنه تعزيز حقل الاختلاف الحداثي الذي يحصر مجال المقدس في ما هو حق شخصي للأفراد والجماعات بممارسة العبادة والشعائر الدينية وفق العادات والتقاليد المتوارثة، دون أن يمس هذا حق ذاك، ودون أن تستقوي الأغلبية على الأقليات والتمييز بين الأديان. وهذا هو الذي من شأنه ردم الهوة بين الأفراد، ومن شأنه أن ينتج مجتمعا متماسكا على أساس عقد اجتماعي واضح، وليس على أساس الصراع الطائفي والحرابة والتشجيع على التكفير والكراهية.

إن حقن شريان المدرسة المغربية بالدم الحقوقي هو الكفيل برفع الاختلافات، بدل الإقامة المترددة في الخوف على الهوية، لأن هذه الهوية لا يمكن «مترستها» بدون إقامة منطقة تفكير تتركب فيها الأفكار وتتفاعل بحرية حقيقية، ولا تتعارض وتتضارب وتتساجل، ويقوّض بعضها بعضا، بل تذوب مكوّناتها في مكونات غيرها على نحو سليم، وتتداخل رؤى هذه برؤى تلك، بما يجعل أثرها فاعلا ومفيدا على المجتمع المغربي، وعلى جميع مكوناته وأطيافه والتيارات التي تتجاذبه.

6/647

لن تتحقق فاعلية مراجعة المناهج الدينية كسلاح فعال للتصدي لكل أشكال التطرف ومواجهة ما صرنا نلحظه من فتاوى تحريضية على كراهية الآخر، إلا عبر فكر حقوقي يكرس إنسانية الإنسان، وأيضا عبر دعم الاختلاف والتعددية والتسامح، بدل الانطواء على الذات وإقامة الحواجز أمام لانهائية الأبعاد الممكنة التي يتيحها فكر الاختلاف. وهذا ما ينبغي أن تضطلع به المنظمات الحقوقية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان

الوطن
www.alwatan-press.info

د. محمد نشناش، رئيس سابق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وعضو مجلسها الوطني

من فواجع تعليمنا أنه يدرس دينا واحدا، ونظرية واحدة، وحقيقة واحدة...

شدد الدكتور محمد نشناش، رئيس سابق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وعضو مجلسها الوطني، على أن مسألة العنف واللاتسامح وعدم قبول الآخر تدخل في طبيعتنا وتربيتنا، لأننا ومنذ البداية اقتنعنا بأن الكل هو صاحب الحقيقة المطلقة، وبالتالي رفض حقيقة الغير. مع أن النظريات أو ما يسمى بالإيديولوجيات القادمة إلينا من الشرق عمقت لدينا هذا الطرح المعادي للتسامح ووجهة النظر المخالفة

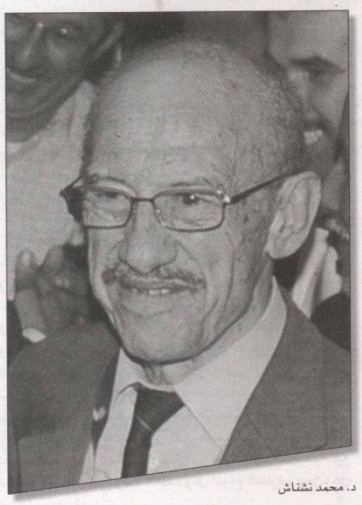

د. محمد نشناش

○ إلى ماذا ترجع كل هذه التهم التي صارت توجه إلى علماء الدين في إذكاء نعرة الفتن والتصادم داخل المجتمع؟

● من المعلوم أن العالم الإسلامي، ومن بين بلداننا المغرب، عاش فترات طويلة من الاستبداد وعانى الأمرين من تسلطه. وبطبيعة الحال، فإن هذا التعسف لا ينتج سوى ردود فعل معاكسة سواء في سلوك شخصي أو جماعي، وخاصة عندما يصدر عن جماعات متطرفة، فتكون النتيجة أن يقمع الطرف المخالف الذي يلجأ إلى وسائل عنيفة لرد الفعل. ووقتها يطفو موقع علماء الدين والأصوليين بالنسبة للنظام. إذ منهم من يصطف إلى جانب الأخير ويذهب إلى حد اختلاق أحاديث نبوية من أجل مصلحة الحاكم، ومنهم من يكون بضمير مستيقظ فيقف معارضا.

○ هل معنى هذا أن رفض الآخر وتبعاته يتغذى من الداخل؟

● قول الحقيقة يجب أن يعيدنا إلى عهد الخلفاء الراشدين من عمر وعثمان وكيف قتلا بطرق إرهابية بفعل الاختلاف في الرؤية. وهذا يفيد بأن خطر اللاتسامح عشناه منذ 14 قرنا، مع أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان منفتحا على اليهود والمسيحيين الذين يؤمنون ويسمح لهم بالعيش إلى جانب المسلمين، حيث كان يقول لهم «لكم دينكم، ولي دين»، ولم يكن يخاطبهم بـ«أمين، نقتلكم». وحتى لا نبتعد كثيرا، فإن المغرب وخلال سنوات الرصاص، عرف هذا النوع من العنف. ولكن لم يكن من فقط من الطبقة المعارضة للنظام، بل كان من طرف الدولة أيضا التي كانت تقوم بعمليات اختطاف وتعذيب وجرائم الاختفاء القصري، أو التصفية النهائية للعديد من المعارضين. مما يثبت لنا أن مسألة العنف واللاتسامح وعدم قبول الآخر تدخل في طبيعتنا وتربيتنا، لأننا ومنذ البداية اقتنعنا بأن الكل هو صاحب الحقيقة المطلقة، وبالتالي رفض حقيقة الغير. مع الإشارة إلى أن النظريات أو ما يسمى بالإيديولوجيات القادمة إلينا من الشرق عمقت لدينا هذا الطرح المعادي للتسامح والرأي المخالف.

○ لكن هناك تفسير يقول إن تلك الإيديولوجيات كان من الممكن أن تنجح في بلوغ أهدافها لولا وجود أرضية خصبة لتغلغلها..

● هذا أكيد، وتكفي الإشارة إلى أن مدارسنا المغربية تدرس دينا واحدا، ونظرية واحدة، وأيضا حقيقة واحدة. وفي المقابل يتم الاستهزاء بالآراء الأخرى والحط منها، بل واعتبارها خارجة عن إطار المنطق. مما يولد لدى المتعلم قناعة امتلاكه ولوحده الحقيقة، في حين غيابها لدى الغير. فكانت النتيجة التي نراها جميعا بأن أصبحنا نحن من يصدر إلى البلدان الديمقراطية والمتشبعة بقيم التسامح من يخرب أمنها ويهدد سلامة مجتمعاتها. حتى صارت كلمة «إرهابي» تساوي «مغربي».

○ بقي الآن التساؤل عن الحل من موقعك الحقوقي بهذه الصيغة: ما العمل؟

● أولا، يجب الانكباب على تربية الديمقراطية والحرية والتسامح وفهم الآخر لقبول الاختلاف، وأيضا محاربة الفقر والهشاشة وكل ما يرتبط بالتهميش الذي ركزت على تفشيه هيأة الإنصاف والمصالحة في تقريرها النهائي. كما يتعين قطع الطريق على جميع أسباب الجهل، لأن كل هذه الأمور هي ما تدفع إلى اليأس. إنما لا أعتقد أن الحل ستكتمل أركانه دون خلق الأمل لدى الشباب الذي ينتظر منه حمل المشعل في المستقبل. وذلك عبر تمكينه من مناصب الشغل بما يحفظ كرامته. ولنا جرس الإنذار، مما يقوله الجزائريون بخصوص سبب الفوضى التي تجتاح شوارعهم، والتي يعزونها إلى ما عبروا عنه بـ«الحكرة»، أي إهانة الكرامة. يضاف إلى كل هذا، ضرورة الاهتمام الجدي بشأن مدرستنا، علما أنه ورش مفتوح في المغرب منذ السنوات الأولى من الاستقلال وإلى اليوم، إذ نناقش كيف ستكون مدرستنا؟ وماذا نريد من هذه المدرسة؟ فتشكلت على إثر ذلك لجان وعقدت ندوات ونظمت لقاءات، لكن دون أن نصل إلى قرار حاسم في الموضوع. والأكيد أن الرجوع إلى العقل والمنطق يظل فاعلا أساسيا في هذا المبتغى، إذ نجد بأن دستور 2011 فتح آفاقا جديدة للمشاركة سواء تلك التي تخص المشاركة الديمقراطية أو المناصفة أو المؤسسات المعنية بتدبير الشأن العام، أو مساهمة المواطنين وتخويلهم إمكانية تقديم العرائض والملتمسات. لهذا، فإن فُعّلت هذه المكاسب بصفة جدية سرنا بأمل وآمن نحو المستقبل، أما إن تؤوّمر حتى على هذا الدستور فإن ذلك ليس من شانه إلا أن يقلقنا ويخيفنا مما هو آت.

محمد السكتاوي، مدير فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب

حان الوقت لإعادة النظر في المناهج الدينية وما يتسلل إليها من أفكار متطرفة

أرى أنه وفي الوقت الذي تسعى الدولة إلى المقاربة الأمنية لمحاولة محاصرة أشكال التطرف، أن تكون المقاربة شاملة ولا تستثني هذا الطرف أو ذاك من خوض المعركة. وهنا أود لفت الانتباه لحاجتنا إلى الأمن الثقافي بالأساس الذي يتحمل مسؤوليته وبالدرجة الأولى المبدعون لما لهم من تأثير فعال في التصدي لكل الأفكار الرجعية الهدامة، ومواجهة ما صرنا نلحظه من فتاوى تحريضية على كراهية الآخر والميل إلى ظلمات التخلف والانغلاق التي تعادي أي تنوع أو تعدد. ومن هنا يلزم على المثقفين المغاربة الالتفاف حول بعضهم البعض بشكل موحد على أساس العمل في إطار مشترك وواضح المعالم، ومن ثمة وضع كل طاقتهم، المعول عليها حاليا أكثر من أي زمن مضى، بما لها من تنوع رهن إشارة القضية، وفي خدمة محاربة ما يهدد التعايش السلمي ويزرع في المقابل بذور نبذ الاختلاف المغتالة لقيم التسامح. ولنا في ما يقع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تنام للنزعات العدوانية المتعصبة الدافع المقنع كي يقوم هؤلاء المثقفون بدورهم لأجل نشر قيم الحداثة والتنوير إزاء وضع ملتهب ويئن تحت وطأة التهديدات وتداعيات التمييز العرقي والديني والسياسي. ولعل هذا ما نجد مغزاه في دعوة الملك محمد السادس لمراجعة النظر في المناهج التعليمية الدينية ببلادنا، والتي جاءت في الوقت المناسب، مما يتطلب التعجيل لغاية الدفع بها إلى حيز التفعيل. طالما أن المدرسة تظل المشتل الذي من الممكن الانتظار منه تفريخ أي شيء سواء كان سلبيا أو إيجابيا، حسب طبيعة ما يدرس وما يتسلل إلى المؤلفات والكتب سواء كان يستند إلى القيم الكونية لحقوق الإنسان أو العكس.

محمد السكتاوي

الوطن
www.alwatan-press.info

عبد الإله بنعبد السلام، نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

نود فعل الكثير لصالح التسامح وقبول الآخر.. لكن المنع الذي يطالنا كبل نضالنا

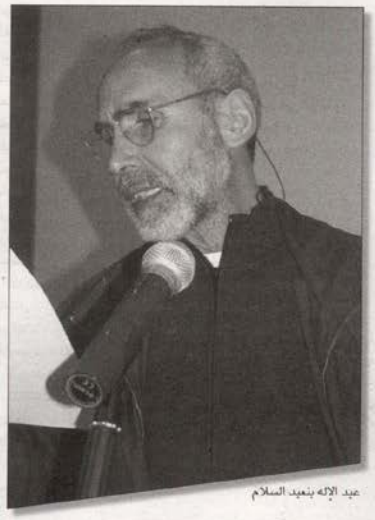
عبد الإله بنعبد السلام

لابد أن أجدد التذكير بداية بأن لدينا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إيمانا عميقا بقيم هذه الحقوق ومبادئ التسامح وقبول الاختلاف، الذي يقود إلى العيش المشترك بين كافة مكونات المجتمع بغض النظر عن الدين أو اللون أو الجنس. وفي هذا الصدد، يقوم عمل الجمعية على ركيزتين: أولهما الحماية ثم النهوض. فأما بالنسبة للحماية فإنها تتمثل في الدفاع عن تلك الحقوق الإنسانية وفضح المستهينين بشأنها، كما مؤازرة ضحاياها. في حين يتجسد النهوض على مستوى نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان.

وحتى أؤكد انخراطنا في هذا الاتجاه، سأعطي مثال الشراكة التي عقدناها منذ سنة 2004 مع وزارة التربية الوطنية كطرف من جهة، وطرف ثان يضم كل من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية فرع المغرب، فضلا عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، حيث كانت الحصيلة القيام بمجموعة زيارات لمؤسسات تعليمية، مع الإشراف على عدة أنشطة لفائدتها. هذا، وكان لنا سبق في القيام بدراسة حول تصور نساء ورجال التعليم لحقوق الإنسان. الأمر الذي انتهى بنا إلى الخروج بخلاصات غاية في الأهمية، والتي أثبتت مدى الصعوبات التي يواجهها المشتغلون بميدان التعليم على مستوى منظومة حقوق الإنسان في مؤسساتهم. ومن ثمة، عملنا على مد يد المساعدة لغاية تشكيل نواد لحقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية، مع تنظيم أيام التسامح ونبذ العنف وكل أنواع التطرف. ومن أجل توضيح الصورة أكثر، فقد استهدفنا ما بين سنتي 2011 و2014 نحو 45 ألف شخص منهم تلاميذ بالمستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي، وأيضا الجامعي، إلى جانب الأساتذة. وكل ذلك في سياق نشر ثقافة حقوق الإنسان.

غير أنه ومنذ الهجوم الذي تعرضت له الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ابتداء من تصريح وزير الداخلية تحت قبة البرلمان في يوليوز 2014، تم تطويق تحركاتنا من خلال المنع الذي طالنا على صعيد استغلال الفضاءات العامة وكذا الخاصة كالفنادق مثلا. بل منعنا حتى من ولوج فضاءات وزارة التربية الوطنية من مدارس وثانويات وجامعات. أقول هذا لأؤكد أن جميع تلك القرارات الصادرة في حق الجمعية لم تكن إلا لتحد من نضالنا وتكبل الكثير مما نود القيام به من أدوار في سبيل النهوض بثقافة حقوق الإنسان. خاصة وأنه لا أحد صار الآن يشك في محدودية نجاعة المقاربة الأمنية لوحدها في مواجهة الإرهاب. بل لابد من مقاربة شاملة تقف عند الجذور الأساسية لتفشي الظاهرة، والتي نجدها في انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، زيادة على آفة الأمية والجهل. لذلك لم يعد لنا اختيار في الانخراط الجماعي، سواء تعلق الأمر بالمنظومة التربوية أو التعليمية أو الإعلامية بشتى أصنافها القديمة والحديثة، لأن بهذه الكيفية يمكن ضمان وضع خطوة إلى الأمام في هذا المجال. أما الاكتفاء بالشق الأمني فلن يفضي وبكل تأكيد إلى ما نصبو إليه من تسامح وقبول الرأي الآخر.

محمد رشيد شريعي، رئيس المركز المغربي لحقوق الإنسان

على الدولة الالتفات إلى ما يجري بين أسوار دور التعليم العتيق

في البداية لابد من الوقوف على أمور أساسية من شأنها أن تجعلنا نحدد مكامن الخلل في هذه الظاهرة التي هي بالنسبة لنا دخيلة على مجتمعنا، حيث يتبين أن تدني الأوضاع الاجتماعية وتصدعها من بين أهم المسببات الموقدة لفتيل الفكر المتطرف. وذلك نتيجة تفشي علل الفقر والبطالة والإجرام بكل تجلياته، إضافة إلى المشاكل الأسرية بكافة تلاوينها. الأمر الذي يسهل الطريق أمام ظهور مختلف أوجه الانحرافات المهددة لأمن وسلامة البلاد. والدليل أن أغلب من ضبط تورطهم في أعمال تخريبية سابقة تأكد انحدارهم من أوساط هشة، تعاني من مستوى معيشي مرهق ومشبع بكل بواعث اليأس والتذمر.

ومن هذا المنطلق، كان من الضروري معالجة هذه الخلفيات في صميمها عبر تحليل عميق لأشكال ذلك التفكك الاجتماعي، والقيام بدراسة علمية حول تلك الآفات. بدل الاقتصار على المقاربة الأمنية التي تنهجها الدولة طالما أنها لم تكن يوما هي الحل الوحيد للأزمات على الرغم من مساهمتها المشهود لها في مخطط المحاربة.

وبطبيعة الحال، فإذا كان المغرب يبذل قصارى جهده لتطويق هذه الظاهرة من وجهة المقاربة الأمنية، فإن عملا جبارا ينتظره بشأن الاشتغال على شيوع قيم التسامح وقبول الآخر على مستوى المعرفة الدينية في المجال التعليمي، وتحديدا بين أسوار دور التعليم العتيق التي يتهمها البعض بتفريخ أصحاب الأفكار العدائية والمتشبعة بالنوايا الوهابية الغريبة على وسطنا. وعليه، ثبت بأن هناك قصورا صارخا في عملية التنشئة والتواصل الجماعي، وما يفرضه من حاجة ماسة إلى ترسيخ آليات تربوية وبيداغوجية معاصرة بغية تنوير الفئات العمرية المتمدرسة وتعريفها بمخاطر العنف ومساوئه بالموازاة مع إبراز إيجابيات قيم الإخاء والتسامح، وتأثيرها البين في أي خطوة تقدمية ينشدها البلد في تجاه مصاف الدول الديمقراطية.

ولعل هذا ما فتئت المنظمات الحقوقية تقتفي مجراه، سواء بواسطة دق ناقوس الخطر من الانعكاسات السلبية للاختلالات المجتمعية على الأمن الروحي للوطن، أو عبر إبداء موقفها المدين للدعوات التحريضية والمستنكر لأي عمل إرهابي غاشم، وأيضا الإعلان عن التضامن المطلق مع ضحايا الاعتداءات الإجرامية. وبالمناسبة، فإن هذا ما كنا ولازلنا على هديه في أجندة عملنا. كما أننا لطالما عبرنا عن مناشدتنا الدولة المغربية حتى لا تكتفي بالمعالجة الأمنية والقضائية، وإنما تتعداها إلى الانفتاح على منافذ أخرى تشاركية، كل من موقعه، حتى تكون المقاربة عامة وكاملة بما يضمن اجتثاث الفكر المتطرف من جذوره، وتجفيف منابع انتشاره.

محمد رشيد شريعي

أحمد التوفيق، وزير الأوقاف

ألقى محمد السادس الكرة في ملعبي وزيري التعليم والأوقاف لتجفيف الفكر الوهابي والإخواني داخل أسوار المدارس، فهل سيكونان على قدر هذه المسؤولية؟

رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية

الوطن
www.alwatan-press.info

محمد حمضي، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال

الحاجة لبناء قبة حديدية تحمي المدرسة المغربية من القصف الجهادي

محمد حمضي

لايمكن لأي متتبع حقوقي، إلا تثمين التعليمات الملكية الأخيرة الموجهة لوزيري التربية الوطنية والأوقاف والشؤون الإسلامية، بضرورة مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية الدينية، من خلال إعطاء أهمية أكبر للتربية على القيم الإسلامية السمحة، تثمين لهذه المبادرة الجريئة، رغم أنها جاءت متأخرة، ومما يجعلها ضرورة، هو أنه منذ بداية إصلاح الحقل الديني، كان لابد من استحضار المدرسة العمومية أو التعليم الخاص في مختلف أسلاكه، خصوصا المدرسة العمومية التي أصبحت عرضة للقصف من جهات وأشخاص لهم فهم خاص للدين ولقيمه، ولمنظومة حقوق الإنسان ككل. ومن هنا جاء الطلب الذي وجهه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى وزير التربية الوطنية، لتمكين مجلسه من عضوية اللجنة التي ستعكف على إعداد المناهج التعليمية، بهدف إضافة البعد الحقوقي في المناهج المقبلة، وهذا الطلب هو من صميم عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من حيث النهوض بثقافة حقوق الإنسان في البلاد، وبالتالي سيكون لممثل المجلس في هذه اللجنة حضورا إيجابيا..

بغض النظر، وعلى أهمية مراجعة المناهج التعليمية من حيث الشكل والجوهر، فإن الأساس هو أن تكون هذه المراجعة موازية لتأهيل العنصر البشري، والمقصود هو هيئات التدريس، مادام أن هذا المدرس أو تلك المدرسة هما من سينزلان المراجعة الجديدة لأرض الواقع. كما أن الدور كبير، دائما في موضوع تأهيل العنصر البشري، المتعلق ببعض المجالس العلمية المحلية، عليهم أن يلتقطوا هذه الإشارة الملكية، فللأسف أن بعض أعضاء المجالس العلمية، بعيدون كل البعد عن ثقافة حقوق الإنسان والقبول بالآخر، كما يتم توظيف السياسة في الدين، مما يجعل حقلنا الديني مختزقا..

السؤال الذي يطرح، أليست هذه المدرسة العمومية التي حملناها مسؤولية الزيغ عن قيم التسامح والوسطية والاعتدال وأخرجت لنا متطرفين وإرهابيين، هي نفسها التي أخرجت لنا قطاعا عريضا من الكفاءات العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية..؟ نعم لايمكن نكران هذا الأمر، وللمدرسة العمومية دور في خلق طليعة متنورة، لكن هذا كان في السابق، لما كانت هيئات التدريس تتكون من أساتذة متنورين ومنفتحين، العالم اليوم تغير، وأصبح بحكم وسائل التواصل الاجتماعي قرية صغيرة، يتم تداول الأفكار فيها بتأثير وتأثر، ومن هنا وهناك تقدم إلينا رياح من الشرق والغرب تحمل في طياتها كراهية وحقدا وتطرفا، وهو ما يستلزم تحصين المدرسة اليوم بهذه المراجعات في مناهج ومقررات تدريس التربية الدينية.

توفيق برديجي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بكليميم

الاهتمام برجال التعليم ضمانة لتحصين المغاربة

تكتسي التنشئة الاجتماعية أهمية قصوى في بناء المجتمعات، من خلال بناء وترسيخ القيم المجتمعية المفرزة والمتوافق حولها ضمنيا أو صراحة من مكونات هذه المجتمعات. وتعتبر المؤسسات التعليمية قناة حاسمة من قنوات التنشئة الاجتماعية، لذا يعد الاهتمام بملائمة المناهج لقيم المغاربة كما هي متفق عليها ضرورة حتمية للتطور وبناء المستقبل، خصوصا قيم التسامح والتعايش وقبول الاختلاف والوسطية والاعتدال وهذا يجب أن ينسحب الى كل المواد، ويتطلب مجهودات مضاعفة لملائمة النصوص المعتمدة من سن التلميذ وقدرته على التعاطي مع النماذج وتمثل القيم المستنبطة من الأمثلة.

توفيق برديجي

كما أن التربية على حقوق الإنسان كما صادق عليها المغاربة في دستور 2011، يجب أن تكون حاضرة في كل المواد الدراسية، بحيث ترتبط بالمعيش اليومي للتلميذ ولا تكون مادة تلقينية جافة. ويجب أن تكون محور بناء الإنسان الذي يجب أن يكون منفتحا ومبتكرا مفكرا وذا حس نقدي يؤهله للتعاطي مع الآخر دون كراهية ولا حقد رغم الاختلاف. كما أن التربية على المواطنة تكتسي أهمية تحفيز المشاركة في الشأن العام وحماية الممتلكات العامة والرصيد العام. ونفس الشئ جاء في الأمر الملكي الذي دعا الى مراجعة مناهج التربية الإسلامية بحيث تبرز قيم الاعتدال والوسطية التي تبناها المغرب منذ القدم.

ويعتبر العنصر البشري المؤهل لتحقيق هذه الأهداف محوريا، لأن المدرس لا يشكل مصدرا للمعرفة والمعطيات والمهارات فقط بل هو قدوة بالنسبة للأطفال في السن الحاسمة، سن بناء الشخصية لذا يجب إعطاء أهمية قصوى لتكوين وإعادة تكوين المدرسين وكذا تحسين ظروفهم والرفع من مكانتهم الاجتماعية التي تشكل حافزا للقيام بهذه الأدوار المهمة.

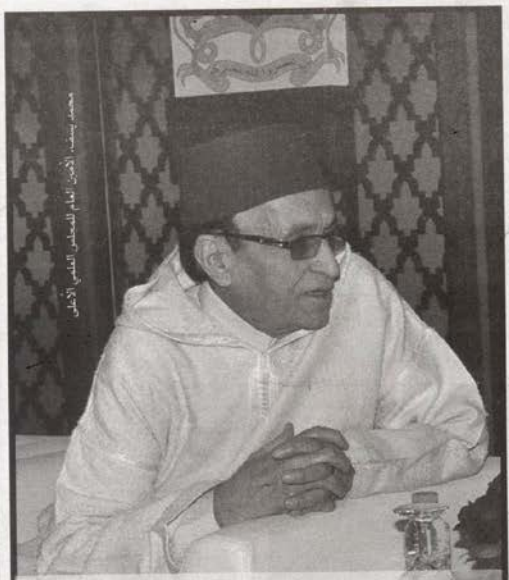

محمد بسف، الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى

لم يسبق للمجالس العلمية المحلية أن كانت في واجهة الحدث مثل ما هي عليه اليوم عقب التعليمات الملكية الرامية بتطهير المقررات التعليمية من معجم «الدعشنة» و«الطلبنة» و«الأخونة». ذلك أن العديد من المجالس العلمية بالمدن المغربية مخترقة من طرف الحركة الأصولية بشكل ينتج عنه تمرير خطباء ووعاظ يدينون بالولاء للمذاهب الشرقية المتنافية مع الموروث المغربي. فهل ستصل رياح التغيير لأعضاء المجالس العلمية حتى يستقيم الإصلاح في مناهج التعليم لتحصين المغاربة من كل تمثل دخيل عليهم؟

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

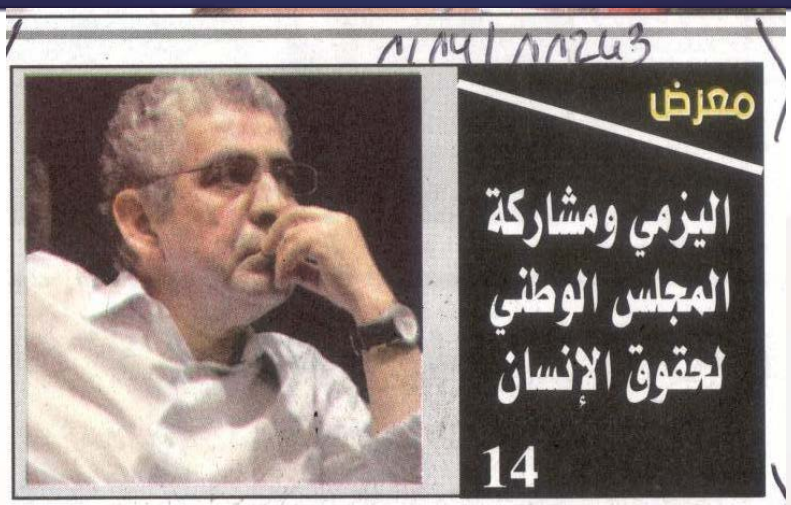

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مشاركة المجلس برواق تحت شعار «إعاقة، حقوق ومواطنة»

نابعة من رغبته في إشاعة ثقافة حقوق الانسان

يوسف هناني

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في فعاليات الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، المنعقد بفضاء المعرض الدولي بمدينة الدار البيضاء ما بين 12 و21 فبراير 2016، برواق تتمحور أنشطته حول المواضيع المرتبطة بالإدماج والإعاقة تحت شعار «إعاقة، حقوق ومواطنة».

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن المجلس اختار أن يحتفي هذه السنة في فعاليات الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة استمرارا من المجلس في اهتمامه كل سنة بموضوعة تتعلق بمجال حقوق الانسان.

ويشكل رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان فضاء للترافع من أجل الدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وضمان إعمالها، من خلال إعطاء الكلمة لكتاب وباحثين وفعاليات من المجتمع المدني وفاعلين سياسيين ومؤسساتيين، مغاربة وأجانب، وكذا جمهور المعرض والرواق لمناقشة المكتسبات والتحديات المطروحة في هذا المجال.

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حديثه لـ الاتحاد الاشتراكي» أن رواق المجلس في هذه التظاهرة الدولية فرصة أيضا لمناقشة القضايا المرتبطة بالإعاقة، التي تهم فئة مهمة من ساكنة المغرب، لهم حقوق يجب توفيرها وأيضا احترامها.

يذكر أن 1.530.000 مواطن مغربي يعيشون في وضعية إعاقة (حسب البحث الوطني حول الإعاقة 2004)، أي ما يعادل 5,12 بالمائة تقريبا من عدد الساكنة، يتطلعون لتفعيل كافة الحقوق التي تكفلها لهم المقتضيات الدستورية، التي تحظر التمييز على أساس الإعاقة، والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، خاصة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبرتوكولها الاختياري، المصادق عليهما من طرف المغرب في 2009.

وشدد ادريس اليزمي أيضا على ضرورة تنفيذ الاتفاقيات التي تهم الأشخاص في وضعية إعاقة وكذا الدفع من اجل بلورة سياسة وطنية مندمجة للاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة في ظل دستور جديد في المغرب تطرق لأول مرة لحقوق هذه الفئة ودعمها من باب مبدأ عدم التمييز.

ومن أجل المساهمة في رفع هذه التحديات، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تروم التفعيل الكامل لهذه الحقوق تتضمنها مختلف تقاريره ومذكراته وآرائه بشكل عرضاني: «من أجل إعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين»، «45 توصية من اجل انتخابات أكثر إدماجا وقربا من المواطنات والمواطنين»، تقارير ملاحظة الانتخابات... بالإضافة إلى مساهمة وجهها المجلس الوطني إلى المجلس الأعلى للتربية والتعليم والبحث العلمي حول «إعمال الحق في التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة» وراي حول مشروع القانون-الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي تمت بلورته بناء على طلب من مجلس المستشارين.

ويقارب رواق المجلس الوطني لحقوق الانسان موضوع حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، التي شكلت، يقول اليزمي، إحدى أولويات المجلس منذ إنشائه، حيث اهتم بهذه الفئة من خلال نشر دراسات وكذا من خلال تفاعله مع البرلمان، من خلال الإنتاجات الأدبية والعلمية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب والعالم و/أو حول الإعاقة، التي سيكون الرواق مناسبة لتقديمها، وكذا التعريف بالأوجه المتعددة لوضعية الإعاقة بالمغرب.

وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان انه من اجل إنجاز رواق يعبر عن أهداف المجلس بخصوص موضوع حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، اطلق المجلس وجمعية «مهندسون معماريون غير مجهولون»، بمشاركة الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين والمجلس الجهوي للوسط وموقع آموش، مباراة مفتوحة أمام المهندسين المعماريين المغاربة الشباب (13 مشاركا) اقل من 40 سنة، فاز بجائزتها الأولى وشرف تصميم الرواق مهندسان معماريان شابان.

ويحتضن رواق المجلس، الممتد على مساحة 360 مترا مربعا، طيلة عشرة أيام، أكثر من 50 نشاطا للنقاش والتبادل وتقاسم التجارب والخبرات المحلية والدولية، يؤطرها اكثر من 150 متدخلا من 24 بلدا.

وقال ادريس اليزمي إن مشاركة المجلس في فعاليات الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي اعتبره حفلا شعبيا ثقافيا بامتياز وأكبر لقاء ثقافي مغربي بعد المهرجانات الموسيقية، نابعة من قناعة المجلس بضرورة المساهمة في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالاشكاليات المتعلقة بها على اوسع نطاق.

وتتوزع انشطة الرواق على خمس فقرات يومية رئيسية: «الإعاقة عبر الجهات» «يوم وكتاب» «مناظرات» «التزامات وممارسات» وفقرة «تكريم»، ستتناول موضوع الإعاقة من جوانب مختلفة أبرزها: الإبداع والفن والأدب والإعاقة، التكوين والمواكبة الاجتماعية، الإعلام والإعاقة، تكلفة الإعاقة، الولوجيات (الحق في الوصول) والولوجية الرقمية، الإعاقة في المؤسسات السجنية، الإعاقة، السياسات العمومية المحلية، المشاركة السياسة للأشخاص في وضعية إعاقة، تجارب المجتمع المدني في مجال الإعاقة وطنيا ودوليا، الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، الصحة والحماية الاجتماعية، رياضات الأشخاص في وضعية إعاقة، التعليم الدامج، الإعاقة والهجرة، الإطار القانوني للاعاقة، الحق في الشغل وقابلية التشغيل، الأطفال والنساء والإعاقة.... كما سيحتضن الرواق، في إطار فقرة «مناظرات»، لقاء حول دور المؤسسات الوطنية في حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة سيشارك في اشغاله ممثلي المؤسسات الوطنية بالمغرب والأردن وغانا وكينيا والسينغال ونيجيريا ورواندا والمكسيك والغابون وفلسطين.

إحدى فعاليات رواق المجلس بالمعرض ت: زليخة

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

إدريس لشكر يكشف عن ازدواجية المواقف بين الكلام والفعل في قضية المناصفة

قال أن الاتحاد الاشتراكي سيدعو إلى جبهة تنسيقة من أجل مشروع بديل يتماشى وروح الدستور

13/02/2016

تصوير عبد النبي المساوي

في يوم دراسي للفريق الاشتراكي بمجلس النواب

13/02/2016

إدريس لشكر يكشف عن ازدواجية المواقف بين الكلام والفعل في قضية المناصفة

قال إن الاتحاد الاشتراكي سيدعو إلى جبهة تنسيقية من أجل مشروع بديل يتماشى وروح الدستور

■ محمد الطالبي

قال الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر أول أمس في افتتاح أشغال اليوم الدراسي الذي نظمه الفريق الاشتراكي حول مشروع قانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة و محاربة كافة أشكال التمييز،انه سيدعو إلى جبهة تنسيقية من أجل قانون يستجيب لرهانات اللحظة وامتيازاتها ،انسجاما مع روح دستور 2011 الذي يدعو في بنوده إلى المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز.

وأكد الكاتب الأول، الذي تحدث بكل شفافية عن الإزدواجية بين الكلام والفعل في صفوف المحسوبين على الصف الحداثي الديمقراطي في بلادنا، أنه لا مناص اليوم من قول الحقيقة، كل الحقيقة، ليعرف الشعب المغربي والنساء خاصة، من الذي يدافع عن المبدأ الدستوري في قضية المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وجعلهما قوانين مصاحبة تلزم المجتمع والدولة في التفعيل والتطبيق. وأكد الكاتب الأول أن الفريق الاشتراكي حرص على مشاركة كل المعنيين في الحكومة و المعارضة وفي المنظمات النسائية والهيئات الحقوقية وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما حرص على حضور باحثين مختصين وشخصيات وازنة ، من أجل تسجيل كافة الرؤى، وفتح نقاش موضوعي.

وعبر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي عن أمله في أن يكون المشروع معدلا وفق روح الدستور بمساهمة المدافعين عن المناصفة ومناهضة كل أشكال التمييز في إطار التعديلات ، مؤكدا أن العبرة بالنتائج. تجاه مشروع قانون لا يستجيب مطلقا لما أتى به الدستور، وقال الكاتب الأول في هذا الصدد، أن الكل يتحدث عن المناصفة لكن عندما يتم الحديث عن التنصيص على ذلك في نص قانوني تبدأ المعارضة خصوصا في صفوف من يعيقهم تموقعهم في مكانهم داخل المشهد السياسي. مشيرا أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سيطلب من الفعاليات السياسية التي تناضل من أجل المساواة والأحزاب الداعمة موقفا صريحا وواضحا تجاه هذا المشروع ، ملتزما بأن الحزب على جبهة تساهم في تطوير هذا النص الذي يهم المجتمع برمته.

وشارك في هذا اللقاء الذي انفتح فيه الفريق الاشتراكي على الحكومة والمؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني من هيئات حقوقية وحركات نسائية ومؤسسات البحث العلمي و المعرفي والجامعي، كل من وزارة التضامن والأسرة و المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحالف الجمعيات النسائية وتحالف تفعيل الفصل 19، وتحالف وائتلاف الجمعيات، والمنظمة الاشتراكية ومنتدى الزهراء. وقالت رئيسة الجلسة البرلمانية حسناء ابو زيد ان التساؤل المشروع في هذا اليوم الدراسي ينطلق من أهمية النقاش حول هذا المشروع اليوم وليس الأمس، مؤكدة أن الاتحاد الاشتراكي تابع أطوار النقاش الذي تناول مختلف التصورات ، مضيفة انه بقدر ما شعرنا بالارتياح إزاء حجم وثراء النقاش العمومي الذي أثير حول المشروع ، استشعرنا دقة المرحلة وحساسية اللحظة في تحقيق الإقلاع الاجتماعي، بمرافعات تجعل من الديمقراطية و المساواة و العدالة الاجتماعية مدخلا لبناء مجتمع متحرر ومتعاقد حول المواطنة في الحقوق والواجبات.

وباسم المكتب السياسي أكدت حسناء ابو زيد أن الاتحاد الاشتراكي يسعى إلى قانون يرفع هيئة المناصفة إلى درجة مؤسسة وطنية مستقلة تناط بها صلاحيات الحماية والنهوض بحقوق الإنسان. وباسم وزارة التضامن والأسرة والتنمية نقلت المستشارة فاطمة بابا أحمد تصور الحكومة ، مؤكدة أن هذه الأخيرة مستعدة للأخذ بعين الاعتبار التعديلات المقترحة المتماشية مع روح القانون و لنا عودة...

من أشغال اليوم الدراسي ت: المساوي

ورشة لمناقشة موضوع تكلفة الاعاقة

من أنشطة رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان

■ فتن العفاني

أكد الكاتب العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ادريس الكراوي، على الخسارة الكبرى التي تتحملها الدولة والمجتمع نتيجة عدم إدماج الأشخاص المعاقين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الوطني، معلنا أن كلفة عدم إدماج الأشخاص المعاقين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تصل إلى 3 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعادل 9 مليار درهم من الثروة الوطنية .

وقال إدريس الكراوي، خلال ورشة خصصت لمناقشة موضوع "تكلفة الإعاقة" والتي نظمها رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار مشاركته في فعاليات الدورة الثانية والعشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب:" إن إسهام جميع الفئات من المواطنين بما فيهم الأشخاص في وضعية إعاقة، في خلق الثروة يقتضي إقرار استراتيجية إدماجية متكاملة الجوانب، تشمل الحق في الاستفادة من التكوين والحق الحصول على شغل، والسكن، والإدماج الثقافي، والمشاركة في الشأن العام".

وأضاف موضحا أن قياس كلفة الإعاقة لا يمكن أن يتم دون الأخذ بعين الاعتبار ثلاث زوايا مختلفة ومترابطة فيما بينها، ويتعلق الأمر بتأثير تحمل عبء كلفة الإعاقة على الشخص المعاق نفسه في ظل حرمانه من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، وعدم دمجه داخل النسيج السيوسيو اقتصادي والثقافي، وكيفية تحمل كلفة الإعاقة من طرف العائلة، فضلا عن القيمة المضافة التي يمكن أن يخلقها الشخص المعاق إذا ما توفرت له فرص متكافئة مع غيره من الفئات.

وشدد الكراوي، أن هذا التصور الشامل الممثل في الاستراتيجية الإدماجية هو الذي يجب أن تنبني عليه السياسة العمومية التي تدمج الأشخاص المعاقين باعتبارهم فاعلين في إنتاج الثروة ومساهتمهم في تطور المجتمع".

وبدوره أكد عبد الخالق التهامي أستاذ باحث بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، على أن كلفة الإعاقة متعددة الأبعاد، حيث يجب النظر إليها من جهة كيفية تحملها من قبل الشخص، ثم كيفية تحمل تلك الكلفة من قبل العائلة، وأيضا من جانب كيفية تحملها نتيجة عدم اندماجه في المجتمع، وكذا ما الذي يفقده المجتمع والدولة نتيجة ذلك.

وأضاف أن هذه المنهجية الإحصائية التي اعتمدت مفهوم "الكلفة" والتي تم تبنيها في مقاربة موضوع من قبل المندوبية السامية للتخطيط في إعدادها لبحث حول الإعاقة ، سنة 2014، والتي تعد الأولى من نوعها، أبرزت الحجم المالي الذي يفقده الناتج الوطني الخام بسبب عدم إدماج الأشخاص المعاقين وعدم إعطائهم نفس الإمكانيات التي أعطيت لغيرهم، قائلا"فلو أتيحت لهم نفس الإمكانات لخلقوا قيمة مضافة تساوي ما يقارب 9 ملايير درهم.

ويشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اختار خلال دورة المعرض لهذه السنة، أن يحتفي بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث أعلن أنه سيجعل رواقه مساحة للترافع من أجل الدفاع عن حقوق هذا الجزء من المواطنين وضمان إعمالها، من خلال إعطاء الكلمة لكتاب وباحثين وفعاليات من المجتمع المدني وفاعلين سياسيين ومؤسساتيين، مغاربة وأجانب، وكذا جمهور المعرض لمناقشة المكتسبات والتحديات المطروحة في هذا المجال.

وأضاف أن الرواق سيحتضن طيلة الأيام العشرة المخصصة للمعرض، أكثر من 50 نشاط للنقاش والتبادل وتقاسم التجارب والخبرات المحلية والدولية، يؤطرها أكثر من 150 متدخل من 24 بلد (الأردن وأستراليا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلغاريا والبينين وتركيا وتونس ورواندا والسلفادور والسنغال والعراق والغابون وغانا وفرنسا وكينيا ولبنيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة ونيجر والولايات المتحدة الأمريكية).

ويأتي تركيز أغلب أنشطة المجلس على موضوع الإعاقة بالنظر لعدد من المكتسبات التي تمكن المغرب من تحقيقها وأيضا بالنظر للتحديات الكبرى التي لازالت مطروحة وتتعلق بشكل خاص بضمان ولوج فعال لهذه الحقوق، على رأسها الحق في تربية دامجة والحق في الصحة والمشاركة والشغل والولوجيات، علما أن عدد الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب يصل عددهم، 1.530.000 مواطن (حسب البحث الوطني حول الإعاقة 2004)، وهو ما يعادل 5,12% تقريبا من عدد الساكنة، وهو يتطلعون لتفعيل كافة الحقوق التي تكفلها لهم المقتضيات الدستورية، التي تحظر التمييز على أساس الإعاقة، والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، خاصة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبرتوكولها الاختياري، المصادق عليهما من طرف المغرب في 2009.

وأفاد بهذا الخصوص، أن رواق المجلس الذي صمم بطريقة توفر الولوجيات، يشكل خلال هذه التظاهرة الدولية بالنظر لضيوف المعرض الأجانب من مشاركين وزوار، فرصة أيضا لمناقشة القضايا المرتبطة بالإعاقة من خلال الإنتاجات الأدبية والعلمية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب والعالم أو حول الإعاقة، حيث يحتضن المعرض لقاءات لتقديمها، وكذا التعريف بالأوجه المتعددة لوضعية الإعاقة بالمغرب.

الإعاقة والتشكيل والصحة

23/5827

يحتضن رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن مجمور ندواته هذه السنة لقاء في الواحدة والنصف زوالا بعنوان «التزامات وممارسات: الإعاقة والفنون التشكيلية»، ويشارك فيه كل من عبد الرحمان المودني وكريم تبت ونادية لزرق ويسيره محمد كتاي.

كما يحتضن في السادسة والنصف لقاء آخر بعنوان «الإعاقة والصحة والحماية» ضمن فقرة النقاشات الكبرى، ويشارك فيه إيف سوتايراند وخالد لحلو وعبد العزيز عدنان وتسيره نجاة أوستوس.

الصباح
يومية مغربية شاملة

ضحايا الانتهاكات يرفعون مطالبهم إلى الهيآت الدولية

7/4925

لقاءات مباشرة بالرباط مع وفد الفدرالية الأورومتوسطية والتحالف الدولي ضد الاختفاء

اختارت عائلات مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان نقل معركتها من أجل كشف الحقيقة، إلى المنتظم الدولي من خلال تقديم ملفاتها المطلبية إلى فريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والفدرالية الأورو- متوسطية، ضد الاختفاء القسري والتحالف الدولي ضد الاختفاء القسري بالمغرب، الذين يزورون المغرب.

وأوضح مصدر مقرب من ضحايا الانتهاكات الجسيمة، أن الوفد الدولي التقى الخميس الماضي بالرباط العديد من الضحايا، محملين بملفات مطلبية مفصلة.

كما استمع الوفد المكون من تسعة أعضاء، طيلة يوم أمس في لقاءات مفتوحة، احتضنها أحد الفنادق بالرباط، إلى شهادات عدد من الضحايا، بشأن ما أسموه التماطل والتسويف في الكشف عن الحقيقة في العديد من ملفات الاختفاء القسري، وتأخر المجلس الوطني في تحديد المقابر التي تضم رفات بعض الضحايا والكشف عن هوياتهم.

وقال عبدالله أعكاو، أحد الناجين من تازممارت، أن المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف ولجنة من العائلات وضعت رهن إشارة الوفد الحقوقي آخر تطورات معالجة ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب.

وأكد أعكاو للمناسبة، في تصريح لـ الصباح" أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لم يكشف لحد الساعة عن هوية العديد من الضحايا، الذين توجد رفاتهم، وتحتاج إلى تحليل الحمض النووي، والتحليل الأنتربولوجي، لكشف هوياتها.

كما سجل المعتقل السابق في سجن تازممارت، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يستعد لرفع تقريره النهائي، في الأسابيع القريبة، إلى الملك، لا يحمل جديدا بخصوص ملفات المهدي بنبركة والمانوزي، وعدد كبير من ضحايا الاختفاء القسري.

واستدل أعكاو بحالة مقبرة تازممارت، التي تتوفر على رفات عدد من ضحايا السجن الرهيب، لكن في غياب أسماء الضحايا على كل قبر، أو حتى منح شهادات وفاة لذويهم أو أي وثيقة تؤكد دفنهم في مقبرة السجن.

وأوضح أعكاو أن مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكدوا لجمعية الناجين من تازممارت في لقاءات سابقة أن التقرير الذي سيرفع إلى الملك، سيتضمن حصيلة ما تم إنجازه بخصوص ملفات الانتهاكات الجسيمة، كما سيتضمن الملفات العالقة التي لم يتمكن المجلس من التقدم في حلها، إما بسبب غياب الشهود (أغلبهم في صفوف الجيش أو الأمن والدرك) أو بسبب عدم الوصول إلى الأرشيفات التي تساعد على كشف حقيقة ومسارات الاختفاء.

وحمل الجمع العام لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري في بيان له، الدولة مسؤولية التأخر المسجل في الحل النهائي لملف المختطفين، بسبب ما أسماه غياب الإرادة السياسية، والتملص الواضح للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برفع اليد عن متابعة التحريات قصد البت في الحالات العالقة، واستكمال الحقيقة.

وأكد بيان العائلات الذي توصلت "الصباح" بنسخه منه، أن حفظ الذاكرة وتأهيل المدافن، يعرف جمودا واضحا وتراجعا خطيرا عن عدة التزامات قدمها المجلس في مناظرات دولية ووطنية سابقة بشأن الحفظ الإيجابي للذاكرة، مشيرا إلى أن واقع الحال اليوم، يشهد عكس ذلك تماما في عدة مراكز سابقة للاعتقال السري ومدافن تركت للإهمال والتلاشي واللامبالاة، وحتى لإتلاف معالم الجريمة كما وقع للمعتقل السري الرهيب تازممارت.

وأكدت العائلات أن ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبالخصوص ملف المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري ما زال مفتوحا، حيث الحقيقة ما زالت غائبة ومغيبة كليا أو جزئيا، كما تعرف عملية جبر الأضرار الفردية والجماعية تعثرا وبطءا في التنفيذ.

برحو بوزياني

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الاربعا

الصبار.. وزارة الحقاوي أفرغت مشروع هيئة المناصفة من جوهره الحمائي العملي

3/5222

■ أمال المنصوري

وجه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، انتقادات واسعة لمشروع قانون "هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز"، الذي تقدمت به وزيرة الأسرة والتضامن بسيمة الحقاوي.

واعتبر الصبار، في اللقاء الذي نظم بمجلس النواب، حول "هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز"، " أن مشروع القانون هذا لا يتماشى مع روح دستور 2011، الذي نص على المناصفة، مؤكدا أن هناك جملة من الإختلالات في التوازن بين اختصاصات الهيئة، ذلك أن هذا المشروع لا يكرس الهدف من إحداث الهيئة المتمثل في الحماية، وليس التحول إلى هيئة استشارية فقط، الأمر الذي يجعلها تختلف مع الفصلين 19و 164من الدستور".

وشدد المتحدث نفسه، ضمن الاستشارة التي قام بها المجلس حول مشروع القانون، بكون الصلاحيات المنصوص عليها، بحسب ما تقدمت به الحقاوي، "تقلص بشكل جوهري من اختصاصات الهيئة المتعلقة بالحماية، ذلك أن مشروع القانون، يختزل اختصاصات الهيئة في هذا المجال إلى مجرد تلقي الشكايات بشأن حالات التمييز، النظر فيها، وإصدار التوصيات بشأنها إلى الجهات المعنية، وتتبع مالها".

وانتقد كذلك، الصبار طريقة تشكيل الهيئة، كما نص عليها المشروع، حيث تطرق إلى المادة الرابعة منه، والتي اعتبرها المجلس بكونها تتسم بـ"اختلال التوازن في سلط التعيين"، لا سيما أنها تضمنت تعيين الملك لعضوين في الهيئة، فيما منحت لرئيس الحكومة حق تعيين 10أعضاء.

وأكد المتحدث ذاته، أنه بحسب المادة الرابعة من مشروع القانون المتعلقة بتشكيل الهيئة، فإن رئيس الحكومة يتوفر على سلطة واسعة للتعيين على السلط الدستورية الأخرى (الملك والبرلمان)، وهذه الخطاطة تبتعد عن منطق توازن السلط (بوصفه مبدأ مكرسا في الفصل الأول من الدستور).

في ذات السياق، أبرزت مديرة الحماية والرصد في المجلس الوطني لحقوق الإنسان نعيمة بنواكريم، أن المقترحات التي قدمها المجلس حول المشروع بطلب من مجلس النواب تؤكد أساسا أنه على القانون أن يجيب على عدد من التحديات وأهمها أن يكرس إحداث هذه الهيئة طبيعتها الدستورية الحقوقية وأن يستجيب للمعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الوطنية المتمثلة في مبادئ باريس.

وأوضحت أن هذه المبادئ تفرض أولا أن تكون هذه الهيئة مستقلة وأن يحرص القانون المؤسس لها على تحقيق الانسجام مع المؤسسات الأخرى كما هو مشار إليه في الدستور،إلى جانب تكريس استقلالية الهيئة من خلال مجموعة من المداخل، على رأسها مسطرة التعيين التي ينبغي أن تراعي التوازن بين مختلف السلطات الدستورية.

من جهتها، استغربت مستشارة وزيرة الأسرة والتضامن، من انتقادات المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمشروع القانون، " انه خلال إعداد الوزارة لهذا المشروع، تم التشاور مع عدد من الهيئات، ضمنها المجلس، فلماذا لم تقدموا لنا هذا الرأي أثناء مشاوراتنا معكم حوله؟.

واعتبرت المستشارة، فاطمة الزهراء بابا احمد، أن المشروع كان " ثمرة مقاربة تشاركية " تم الاشتغال فيها بالأساس مع الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني بمختلف انتماءاتها، موضحة انه تم التوصل ب88 مذكرة اشرفت على الاشتغال عليها هيئة علمية تضم 15 خبيرا مهتما بقضايا المرأة من مختلف التخصصات، إضافة إلى تفعيل المقاربة التشاركية عبر الاشتغال مع الفاعل الحكومي ممثلا بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان.

خلال ندوة لمركز الدراسات والبحوث بوجدة

بنحمزة يدعو دعاة المساواة في الارث إلى احترام المؤسسات المختصة

2/38334

دعا عضو المجلس العلمي الأعلى مصطفى بن حمزة المجلس الوطني لحقوق الانسان إلى احترام المنهجية الحداثية التي يصدر عنها والتي تقتضي احترام المؤسسات والقانون وترك الاختصاصات لأصحابها. جاء ذلك خلال ندوة نظمها نهاية الأسبوع المنصرم مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية بوجدة في موضوع «مدونة الأسرة وإكراهات العمل القضائي»، والتي حضرها قضاة ومحامون ومهتمون بالشأن الحقوقي. وقال بنحمزة الذي تغيب لمدة بسبب ظروفه الصحية؛ إن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس من اختصاصه إصدار التوصية المتعلقة بالمساواة في الإرث» وذلك حسب ما نقلت مصادر إعلامية. وأضاف المتدخل مخاطبا المجلس الذي قال إنه يعتمد المنهجية الحداثية؛ «إن الحداثة على المستوى السياسي هي احترام المؤسسات والقانون، لأن الدولة غير الحداثية دولة عشائر وعلاقات، والدولة الحداثية تدين بالولاء للقانون، وتحترم فيها المؤسسات اختصاصاتها». وأكد بنحمزة على أننا لدينا مؤسسات دستورية هي المجلس العلمي الأعلى المختص في ذلك، مشيرا إلى أنه في حال وجود أي توصية فيجب أن تحال على جهة الاختصاص، على غرار مجموعة من دول العالم.

ورفض رئيس المجلس العلمي المحلي لوجدة -حسب المصدر ذاته- أن ينتقد كل واحد ما يشاء على الرغم من وجود مجلس علمي أعلى، مشيرا إلى موضوع المساواة الذي أثير حوله جدل مؤخرا، حيث أكد أن البعض يربط دائما المساواة والإرث، فيما هناك حالات عديدة في المدونة لا تتحقق فيها المساواة، مثل الصداق الواجب على الرجل والنفقة.

بالمقابل، رفض بنحمزة في تصريح مصور المطالبات التي تدعو إلى عدم توثيق الزواج في سن 16 بالنسبة للفتيات، معتبرا أنه ستكون له آثار سلبية. وقال بنحمزة الذي دافع عن كون المدونة وثيقة الصلة بالشريعة الإسلامية؛ إن تلك المطالبات يمكن أن تؤدي إلى حالات زوجية غير شرعية كما أنها قد تتسبب في إيجاد أطفال ليس لهم نسب.

وشدد المشاركون في الندوة التي نظمتها وحدة البحث في الدراسات القانونية والعمل القضائي التابعة لمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، أن الأسرة تشكل النواة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وهو ما جعلها تحظى باهتمام متزايد من لدن المشرع المغربي لتدعيم ركائزها وضمان تماسكها واستقرارها.

واعتبر متدخلون أن المشرع المغربي خول للقضاء دورا محوريا في الرقابة والإشراف على تطبيق بنود مدونة الأسرة ليكفل بذلك حقوق كافة أفراد الأسرة.

مساءلة التجربة الديموقراطية في المغرب بعد دستور 2011

محمد الراجي الأربعاء 17 فبراير 2016 - 07:48

تركز هذه المقاربة على دور الإيديولوجيا في إحداث التغيير الديمقراطي؛ لقد تطورت كاتجاه يصف نفسه بالحداثي من داخل المقاربة البنيوية الماركسية. العنصر الأساس في برنامجها هو "علمنة الدولة" والدعوة إلى إلغاء المادة التي تنص في الدستور على أن "الدولة المغربية دولة إسلامية". ضمن هذه المقاربة يدمج هذا التيار مقاربة حقوق الانسان والحريات العامة التي يختزلها في الطروحات الإيديولوجية لحقوق المرأة، كالدعوة إلى المساواة المطلقة في الإرث وحق المرأة في الاجهاض بدون قيد ولا شرط وحقها المطلق في أن تتصرف في جسدها وتوسيع مفهوم الأسرة ليشمل الاعتراف القانوني للزواج المثلي، وغيرها من القضايا المستفزة لهوية الدولة والمجتمع والأحزاب المحافظة؛ بمعنى أن هذه المقاربة لا تعترف بأي تقدم في التحول الديموقراطي إلا بناء على مؤشرات تحقق نتائج متقدمة في الحرب الإيديولوجية على المرجعية الاسلامية للدولة.

أبرز ممثل لهذه المقاربة هو "البام" الذي يتبناها بشراسة. أعلنها منذ تأسيسه وجعلها من أولويات معاركه السياسية، وقال إلياس العماري سنة 2011 – شهرا قبل اندلاع الحراك الاجتماعي 20 فبراير: " خياري الفكري والسياسي ضد أسلمة الدولة والمجتمع، وسأصارع فكريا وسياسيا هذا المشروع ومن مختلف المواقع"!! ثم أكدها كخيار استراتيجي بعد توليه المباشر لقيادة حزبه بالهجوم على حزب العدالة والتنمية مؤاخذا إياه على "عرقلة التنصيص في الدستور على علمانية الدولة".

هذه التصريحات وهذه المواقف من زعيم الحزب إلياس العماري تطرح اشكالات ومفارقات كبيرة ومحيرة في التعايش بين قادة هذا الحزب والدولة والنظام الملكي خصوصا، وفي ادعائهم صداقة الملك أو صداقة أصدقائه؛ وهي محرجة جدا وغير مفهومة في الوقت الذي حسم فيه الدستور إيديولوجيا الدولة باعتبارها دولة إسلامية وأمة تستند في حياتها العامة على ثوابت الدين الاسلامي السمح (الفقرة الثانية من التصدير للدستور؛ الفصل 1؛ الفصل 3)؛ والمحرج أكثر أن هذا الصديق للملك أو صديق صديقه يسعى بهذه التصريحات إلى نزع الصفة الدينية عن الملك "أمير المؤمنين وحامي الملة والدين" (الفصل 41)؛ والمحرج أيضا أنه من الواجب الدستوري والوطني على الدولة، محاسبة هذا الزعيم والمطالبة بحل حزبه وفقا للمادة السابعة من الدستور التي تقول: "ولا يجوز أن يكون من أهدافها (الأحزاب) المساس بالدين الاسلامي أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة". تلك هي الاشكالات والمفارقات التي تستوجب فصل المقال فيما بين هذا الحزب والدولة من الاتصال.

مازال المراقبون عاجزون عن كشف وفهم مصدر القوة والشجاعة التي يتمتع بها قادة هذا الحزب، ومصدر قدرتهم على وصف مشروعهم بـ "مشروع الملك" دون خوف ولا وجل، ودون أن يتلقوا أي استنكار أو عتاب. كثير من المحللين يرجعون القوة الإدارية لهذا الحزب إلى اعتباره حزبا إداريا أنشأته الدولة على غرار الأحزاب الإدارية المعروفة في زمن الملك الحسن الثاني رحمه الله، إلا أن الحقيقية غير ذلك ؛ لأن الصورة التي يظهر بها هذا الحزب وصناعه تفوق الخيال. لقد صنعت الدولة الأحزاب الإدارية لتتحكم بها على خريطة المشهد السياسي وتضمن بها نفاذ استراتيجياتها، وهي أحزاب ضعيفة لا حول ولا قوة لها أمام الأمر الإداري؛ أما "البام" فيبدو بطبيعة قادته حزبا فوق الأحزاب الإدارية، بل وفوق الدولة بقدرته المالية ونفوذه الدولي وقدرته على التأثير في مؤسسات الدولة؛ إنه دولة في عمق الدولة ينطبق عليها تماما مصطلح "الدولة العميقة".

خطورة هذا الحزب على التحول الديموقراطي هي أن عددا من قادته تشكلوا من "اللبراليين الجدد" وهم الماركسيون القدامى الذين حولوا وجهتهم، بعد سقوط جدار برلين، إلى الرأسمالية المتوحشة، وتحولوا إلى تقديم الحرب الثقافية ونقد الدين والقيم الاسلامية باسم الحداثة على نقد الرأسمالية؛ يتلقون دعما كاملا ماديا ومعنويا من القوى الغربية المعادية لسيادة الشعوب والدول، ويفضلون التحالف مع الإمبريالية والصهيونية على التحالف مع

الاسلاميين أو القوميين. اللبراليون الجدد في العالم العربي هم نتاج الصهيونية ومنظماتها بقوة المال والضغط الديبلوماسي على عكس الماركسيين واليساريين الوطنيين الذين يرون أولوية ترسيخ الديموقراطية ومحاربة الاستبداد والفساد السياسي.

يتبنى هذا الحزب أربعة استراتيجيات لتحقيق سيطرته على الدولة والمجتمع:

الاستراتيجية الأولى: حرب لا هوادة فيها للمرجعية الاسلامية في الدولة والمجتمع. لقد أعلنها إلياس العماري صراحة منذ المراحل الأولى لتأسيس حزبه وأكدها عقب توليه المباشر لرئاسته.

الاستراتيجية الثانية: النفوذ داخل الأجهزة الأمنية للتأثير في المعلومة والتلاعب بأسرار الأجهزة الأمنية وتوظيفها لصالحه؛ وتدل عليها علاقاته الوثيقة بأسماء وازنة من رجالات الداخلية والاستخبارات وارتباطهم به في مرحلة من مراحل الإعداد لتأسيسه والتمكين له.

الاستراتيجية الثالثة: التحكم في وسائل الاعلام العامة والخاصة، وهي متجلية مثلا في إحجام القناتين الرئيسيتين الأولى والثانية عن تغطية أنشطة حزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة بالقدر الذي تغطي به أنشطة "البام" مهما كان حجمها. ومتجلية في خوف الصحفيين وإحجام كثير من الصحف عن نقده والهجوم عليه بالقدر الذي تهاجم به حزب العدالة والتنمية.

الاستراتيجية الرابعة: اتهمه بها رئيس الحكومة بنكيران مرارا وهي التمكين للاستبداد السياسي بالضغط على الدولة والإدارة، وباستقطابه لرموز الفساد الانتخابي ودعمهم بمال التجارة في المخدرات؛ وهذه الأخيرة تهمة نقلها عن شباط الأمين العام لحزب الاستقلال.

الاستراتيجية الخامسة: الهيمنة على المجلس الوطني لحقوق الانسان والمنظمات الحقوقية ذات التوجه اليساري وعدد من الجمعيات الأمازيغية والجمعيات التنموية والثقافية وضمان الأمن لها في تلقيها للدعم الوطني والخارجي.

الاستراتيجية السادسة: تبني المطالب الحقوقية الشاذة كإلغاء النظام الاسلامي في الإرث وكالدعوة إلى التنصيص على قانونية الزواج المثلي وحرية الاجهاض والشذوذ الجنسي إلى غير ذلك.

الاستراتيجية السابعة: استقطاب الرموز الدولية لثقافة الميوعة إلى الندوات والمهرجانات كاستراتيجية لتقويض ما يسمونه " الفكر الظلامي" أو "الايديولوجية الاسلامية".

الاستراتيجية الثامنة: إضعاف الأحزاب والتنظيمات المدنية بالتحكم في قراراتها وقياداتها وتسريب الأعيان المفسدين إلى هيئاتها، لتخلو له الساحة دون منافس، ولعزل حزب العدالة والتنمية وفصله عن باقي الأحزاب الوطنية.

خلاصات لا بد منها:

انطلاقا من مجموع المقاربات التي انطلقنا منها لمساءلة التجربة الديموقراطية في المغرب بعد دستور 2011 نسجل الملامح التالية للتجربة:

1) من أبرز ما انتهت إليه هذه التجربة مقولة "الاستثناء المغربي" وما يعنيه ذلك من قدرة النظام الملكي على الاستجابة ولو جزئيا لمطالب الحراك الاجتماعي في دستور 2011 واستيعاب المكون الاسلامي ودمجه بسلاسة في العملية السياسية لأول مرة في تاريخ العالم العربي المعاصر.

2) ومن جهة أخرى أظهرت التجربة المستوى العالي لحزب العدالة والتنمية من التحلي بالحكمة وعمق الرؤية في إدارة هذه المرحلة انطلاقا من شعاره المركزي "الاصلاح في ظل الاستقرار"، كما أظهرت بالمقارنة مع التجارب الأخرى في العالم العربي أن هذا الحزب قرأ السياق الاقليمي المحيط بالحراك الاجتماعي بطريقة صحيحة وواقعية، وعبر عن مستوى عال من النضج والوعي بحجم التحديات المطروحة وما تتطلبه من نكران الذات والانفتاح على الأطراف الأخرى والتعاون معها من أجل تحقيق ما يمكن تحقيقه من الاصلاح.

3) طبع رئيس الحكومة بنكيران التجربة بطابعه الشخصي لما له من دور كبير ومتميز وما يتمتع به من المرونة الكبيرة في تعامله مع حلفائه؛ حيث استطاع بحنكته السياسية أن يتجاوز العراقيل التي كادت، واحدة تلو الأخرى، أن تعصف بهذه التجربة وبمقولة النموذج المغربي في التغيير.

4) تَبيّنَ والحكومةُ مشرفة على نهاية فترتها أن الاصلاح يسير بأولوية الاستقرار بخطى بطيئة تتمحور حول المنجزات الاقتصادية خاصة المتعلقة منها بهمّ استعادة التحكم في المؤشرات الماكرو اقتصادية، ومنجزات اجتماعية رغم أهميتها لا تمس إلا فئات اجتماعية محدودة وتكتنف عددا منها صعوبات وضبابية التطبيق؛ ومنجزات في الاصلاح القضائي لم يلمس المواطن أثرها بعد، ومنجزات على مستوى حكامة الاعلام الرسمي من خلال دفتر تحملات جديدة عجزت الحكومة عن تنزيلها على أرض الواقع بسبب مقاومة النافذين في مؤسساته. وأما الاصلاحات السياسية فضعيفة جدا سواء على مستوى أدوار وصلاحيات المؤسسات السياسية للدولة أو على مستوى الاصلاح الانتخابي والحزبي للقطع مع التحالفات الهجينة التي تتحمل بشكل كبير مسؤولة عرقلة تقدم الاصلاح. وأما الاصلاحات المتعلقة بما يسمى الصناديق السوداء، كالاقتصاد الاجتماعي (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) والتعاون الوطني للإنعاش وغيرها، فلا تذكر فيها مشاريع إصلاحية إطلاقا لا من الحكومة ولا من المعارضة؛ لأنها مرتبطة بالصناديق السيادية التي لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها في هذه المرحلة.

5) إذن، وعموما لا يمكن انكار الاصلاحات المهمة التي أنجزتها الحكومة بقيادة السيد عبد الإله بنكيران، وفي نفس الوقت لا يمكن الادعاء أنها اصلاحات كافية لضمان الاستقرار؛ لذلك مازالت الحاجة إلى تعزيز المنحى الاصلاحي بمناسبة الإعداد للانتخابات التشريعية القادمة، وما زالت الحاجة إلى مرحلة ثانية للسيد بنكيران بجرأته وصموده وصبره على مقاومة عناد التحكم والاستبداد. وما تجدر الإشارة إليه، بعد خروج إلياس العماري المتهم بقيادة التحكم والاستبداد إلى العلن زعيما لـ"البام" ولمواجهة الاسلاميين، هو حالة الخوف الشديد الذي يشعر به الاصلاحيون من الرجوع إلى نقطة الصفر في الاستحقاقات القادمة والعصف بالتجربة، مما يؤدي إلى مالا يحمد عقباه.

وأخيرا، تبقى مسؤولية سلاسة التحول الديموقراطي رهينة بشخص الملك كلاعب رئيسي في تفاعله مع القوى الإقليمية وفي إطار ممارسته لصلاحياته الدستورية؛ لذلك ما فتئ بنكيران في كل مناسبة يعبر عن اصطفافه إلى جانب الملك حتى يتعزز أكثر مسار الثقة الكاملة الذي راكمه خلال مساره السياسي والحكومي، ولطالما يحذر المترددين ومناوئي مشاريعه الاصلاحية من عودة التحكم الشامل وخطره على استقرار الدولة والمجتمع وأمنهما وعلى مستقبل النظام الملكي.

http://www.hespress.com/writers/295040.html

2_999

محمد الصبار

وجه محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، انتقادات قوية لمشروع القانون المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة، والذي أعدته وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية. وكشف الصبار، في مداخلة ألقاها خلال اليوم الدراسي الذي عقده الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، أول أمس (الاثنين)، عن العديد من الأخطاء التي يتضمنها القانون، منها أخطاء دستورية وقانونية وحتى لغوية، من بينها تشكيلة الهيئة، حيث لم يتم التنصيص على منصب الأمين العام للهيئة، إذ تحدث القانون عن الرئيس و16 عضوا. وغابت عن اليوم الدراسي، الوزيرة بسيمة الحقاوي، صاحبة القانون، وكلفت كما العادة مستشارتها فاطمة الزهراء بابا أحمد، زوجة وزير الاتصال، مصطفى الخلفي، بالدفاع عن القانون نيابة عنها.

في يوم دراسي للفريق الاشتراكي بمجلس النواب إدريس لشكر يكشف عن ازدواجية المواقف بين الكلام والفعل في قضية المناصفة قال إن الاتحاد الاشتراكي سيدعو إلى جبهة تنسيقية من أجل مشروع بديل يتماشى وروح الدستور

محمد الطالبينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 17 - 02 - 2016

قال الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر أول أمس في افتتاح أشغال اليوم الدراسي الذي نظمه الفريق الاشتراكي حول مشروع قانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة و محاربة كافة أشكال التمييز،أنه سيدعو إلى جبهة تنسيقية من أجل قانون يستجيب لرهانات اللحظة وامتيازاتها ،انسجاما مع روح دستور 2011 الذي يدعو في بنوده إلى المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز. وأكد الكاتب الأول، الذي تحدث بكل شفافية عن الازدواجية بين الكلام والفعل في صفوف المحسوبين على الصف الحداثي الديمقراطي في بلادنا، أنه لا مناص اليوم من قول الحقيقة، كل الحقيقة، ليعرف الشعب المغربي والنساء خاصة، من الذي يدافع عن المبدأ الدستوري في قضية المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وجعلهما قوانين مصاحبة تُلزِم المجتمع والدولة في التفعيل والتطبيق. وأكد الكاتب الأول أن الفريق الاشتراكي حرص على مشاركة كل المعنيين في الحكومة والمعارضة وفي المنظمات النسائية والهيئات الحقوقية **وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، كما حرص على حضور باحثين مختصين وشخصيات وازنة ، من أجل تسجيل كافة الرؤى، وفتح نقاش موضوعي .

وعبر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي عن أمله في أن يكون المشروع معدلا وفق روح الدستور بمساهمة المدافعين عن المناصفة ومناهضة كل أشكال التمييز في إطار التعديلات ، مؤكدا أن العبرة بالنتائج، تجاه مشروع قانون لا يستجيب مطلقا لما أتى به الدستور، وقال الكاتب الأول في هذا الصدد، أن الكل يتحدث عن المناصفة لكن عندما يتم الحديث عن التنصيص على ذلك في نص قانوني تبدأ المعارضة خصوصا في صفوف من يعيقهم تموقعهم في مكانهم داخل المشهد السياسي. مشيرا أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سيطلب من الفعاليات السياسية التي تناضل من أجل المساواة والأحزاب الداعمة موقفا صريحا وواضحا تجاه هذا المشروع ، ملتزما بأن الحزب على جبهة تساهم في تطوير هذا النص الذي يهم المجتمع برمته.

وشارك في هذا اللقاء الذي انفتح فيه الفريق الاشتراكي على الحكومة والمؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني من هيئات حقوقية وحركات نسائية ومؤسسات البحث العلمي والمعرفي والجامعي، كل من وزارة التضامن والأسرة و المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحالف الجمعيات النسائية وتحالف تفعيل الفصل 19، وتحالف جمعيات وشبكات نسائية تنموية أمازيغية ديمقراطية وائتلاف الجمعيات، والمنظمة الاشتراكية ومنتدى الزهراء. وقالت رئيسة الجلسة البرلمانية حسناء أبو زيد أن التساؤل المشروع في هذا اليوم الدراسي ينطلق من أهمية النقاش حول هذا المشروع اليوم وليس الأمس، مؤكدة أن الاتحاد الاشتراكي تابع أطوار النقاش الذي تناول مختلف التصورات ، مضيفة انه بقدر ما شعرنا بالارتياح إزاء حجم وثراء النقاش العمومي الذي أثير حول المشروع ، استشعرنا دقة المرحلة وحساسية اللحظة في تحقيق الإقلاع الاجتماعي، بمرافعات تجعل من الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية مدخلا لبناء مجتمع متحرر ومتعاقد حول المواطنة في الحقوق والواجبات.

وباسم المكتب السياسي أكدت حسناء أبو زيد أن الاتحاد الاشتراكي يسعى إلى قانون يرفع هيئة المناصفة إلى درجة مؤسسة وطنية مستقلة تناط بها صلاحيات الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، وباسم وزارة التضامن والأسرة والتنمية نقلت المستشارة فاطمة بابا أحمد تصور الحكومة ، مؤكدة أن هذه الأخيرة مستعدة للأخذ بعين الاعتبار التعديلات المقترحة المتماشية مع روح القانون. و لنا عودة...

https://www.maghress.com/alittihad/1232716

موت محقق يتهدد معتقل بسجن بوعرفة

الثلاثاء, 16 فبراير 2016

دقت جمعيات حقوقية ناقوس الخطر بخصوص الوضع الصحي المتدهور للسجين "نبيل.ر" الذي تم ترحيله من سجن خريبكة إلى سجن بوعرفة كإجراء انتقامي، **علما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان قد ألقى بكل ثقله لتمكين السجين من الاقتراب من مقر عائلته بآزمور**، حيث رحل منذ أيام من سجن ورززات صوب سجن خريبكة.

السجين هو مفجر فضيحة الاتجار في العفو الملكي بسجن الوداية التي أدت إلى اعتقال موظفين ملفهم لا يزال رائجا أمام قاضي التحقيق بمراكش ومن حينها وهو يتعرض لعمليات ترحيل انتقامية.

http://www.scoopmaroc.ma/index.php/2015-02-26-22-35-17/akhbar-watania/3675-2016-02-16-15-03-36

موغريني: لا يمكن المقارنة بين وضع الصحراء ووضع الأراضي الفلسطينية.

عمر أبوسليمان. كتب في: فبراير 16, 2016

قالت فيديريكا موغريني، مسؤولة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، ''لا ينبغي المقارنة بين الوضع في الصحراء ونظيره في الأراضي الفلسطينية''.

وجوابا عن سؤال للبرلمانيين الأوروبيين من اليسار أنجيلا فانيلا وبالوما بيريجو حول ضرورة وضع علامات للمنتوجات القادمة من الأقاليم الجنوبية المغربية على أنها منتوجات قادمة من ''الصحراء الغربية'' مثلما هو الشأن بالنسبة للمواد الفلاحية القادمة من الأراضي الفلسطينية، قالت مورغيني ''الصحراء الغربية أراضي غير مستقلة وهي تحت الإدارة الكاملة للمملكة المغربية'' وفقا لمقتضيات الفصل 73 من ميثاق الأم المتحدة.

وأضافت مورغيني، أن الحلول ذات الصلة التي تبناها مجلس الأمن تتعامل مع القضيتين بشكل مختلف، موضحة أن الأمم المتحدة تتحدث عن الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل ولا تتحدث عن ''الصحراء الغربية المحتلة من قبل المغرب''.

وأكدت من جهة أخرى أن الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب وضعية حقوق الإنسان في المغرب وخصوصا في الصحراء، وموضحة أن الإشكالات المتعلقة بحقوق الإنسان يتم مناقشتها بشكل منتظم مع السلطات المغربية في إطار الحوار السياسي.

وأضافت أن بعثة الاتحاد الأوروبي بالرباط على تواصل منتظم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومع لجانه الجهوية بما فيها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الصحراوية.

http://www.saharatoday.info/%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1/

أضيف في 16 فبراير 2016 الساعة 13:49

معرض الكتاب بالبيضاء .. حضور لافت للأطفال والمعاقين

افتتح معرض الدولي للنشر والكتاب في دورته الثانية والعشرين بالدار البيضاء، والذي يمتد من 11 إلى 21 فبراير 2016.

ما يميز هذه الدورة الذي افتتحها الأمير رشيد، يوم الخميس الماضي، هو استقبالها لدولة الإمارات كضيف شرف، من خلال حضور رموز الثقافة الإماراتية.

بالإضافة إلى مشاركة زهاء 650 عارض مباشر من المغرب والعالم العربي والبلدان الأفريقية والأوربية والأمريكية.

تتميز هذه الدورة على غرار باقي الدوارات، فضاءات خاصة بالأطفال، المتواجدين بكثرة خلال معرض الدولي للكتاب، سواء عبر رحلات مدرسية أو خلال اصطباحهم من طرف آبائهم.

ويبدو أن الأطفال سعداء ببرنامج الذي يقترحه المعرض الكتاب، فهم يتواجدون من خلال فقرات التي يقترحها المعرض، لا سميا الفقرة التي يقدم فيها أحد النجوم المغاربة من عالم المسرح والتلفزيون والسينما، عدد من القصص الشيقة في قالب حكائي أمام الأطفال، بما يضاعف من متعة الإلقاء بالتجسيد الحي و التفاعل المباشر.

أما النجوم الذين سيكونون في ضيافة الأطفال، الفنانون الآتية أسمائهم مثل رشيد الوالي، بشرى أهريش ، فاطمة خير ، سعد التسولي ، هشام بهلول ، لطيفة أحرار، واسماء أخرى من نجوم مغاربة..

تتميز هذه الدورة بإحداث ولوجيات في كل رواق، خاصة بالأشخاص ذووي الاحتياجات الخاصة، وهذه اول مرة بالمعرض الكتاب.

بالإضافة إلى تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقرات خاصة بالمعاقين، لتعبير عن احتياجاتهم وإكراهاتهم في فقرة ساعة لكل جهة، وهي فقرة تهدف إلى التطرق إلى تطور حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى المحلي وكيفية إدراج البعد الجهوي من أجل مساواة وإدماج أكبر لهذه الفئة .

يقول محمد شاب من ذوي احتياجات الخاصة ل"اندلس بريس":" أعجبتني فكرة ولوجيات، يمكنني ان اتنقل بسهولة عبر كرسي المتحرك من رواق لآخر، إلا أنني أتمنى أن أجد هذه الولوجيات خارج المعرض وفي باقي الفضاءات"

بالرغم من حضور عدد من المكفوفين بالمعرض الكتاب، من خلال جمعيات خاصة بهم، إلا أنهم لا يجدون كتب تهتم بإعاقتهم.

تقول أحد المكفوفين إنها لم تجد ولو كتاب واحد على طريقة "بريل" بمعرض الكتاب.

تقول مستطردة "أعرف أن الكتب المسموعة طغت كثيرا على كتب بريل، لكني لم أجد كتب المسموعة ولا على طريقة "بريل" في المعرض الكتاب سوى مصحف يستعرضه الرواق الماليزي"

تطالب الفتاة التي تدرس بكلية الحقوق بالمحمدية أنها تتمنى أن تجد هذه الكتب في دورات أخرى.

ندوات ثقافية

ينظم المعرض نداوت ثقافية عديدة تقارب وتناقش قضايا راهنة، على سبيل، المثال الثقافة الحسانية وعلاقة السياسة بالأدب وإشكالية الترجمة والثقافة الأمازيغية والكتابة للطفل وغيرها من موضوعات مهمة.

بالإضافة هذه الدورة وكغيرها من الدورات تعرف إقبالا ملحوظا لشباب من مختلف الأعمار.

http://www.andaluspress.com//%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9%20%D9%88%D9%81%D9%86/53909/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1%20..%20%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1%20%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%20%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%86.html

بنحمزة يدعو دعاة المساواة في الارث إلى احترام المؤسسات المختصة

17.02.2016 مصطفى بنحمزة

دعا عضو المجلس العلمي الأعلى مصطفى بن حمزة **المجلس الوطني لحقوق الانسان إلى احترام المنهجية الحداثية التي يصدر عنها والتي تقتضي احترام المؤسسات والقانون وترك الاختصاصات لأصحابها**.

جاء ذلك خلال ندوة نظمها نهاية الأسبوع المنصرم مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية بوجدة في موضوع ''مدونة الأسرة وإكراهات العمل القضائي''، والتي حضرها قضاة ومحامون ومهتمون بالشأن الحقوقي. وقال بنحمزة الذي تغيب لمدة بسبب ظروفه الصحية؛ إن ''المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس من اختصاصه إصدار التوصية المتعلقة بالمساواة في الإرث'' وذلك حسب ما نقلت مصادر إعلامية.

وأضاف المتدخل مخاطبا المجلس الذي قال إنه يعتمد المنهجية الحداثية؛ ''إن الحداثة على المستوى السياسي هي احترام المؤسسات والقانون، لأن الدولة غير الحداثية دولة عشائر وعلاقات، والدولة الحداثية تدين بالولاء للقانون، وتحترم فيها المؤسسات اختصاصاتها''. وأكد بنحمزة على أننا لدينا مؤسسات دستورية هي المجلس العلمي الأعلى المختص في ذلك، مشيرا إلى أنه في حال وجود أي توصية فيجب أن تحال على جهة الاختصاص، على غرار مجموعة من دول العالم.

ورفض رئيس المجلس العلمي المحلي لوجدة –حسب المصدر ذاته– أن ينتقد كل واحد ما يشاء على الرغم من وجود مجلس علمي أعلى، مشيرا إلى موضوع المساواة الذي أثير حوله جدل مؤخرا، حيث أكد أن البعض يربط دائما المساواة والإرث، فيما هناك حالات عديدة في المدونة لا تتحقق فيها المساواة، مثل الصداق الواجب على الرجل والنفقة.

بالمقابل، رفض بنحمزة في تصريح مصور المطالبات التي تدعو إلى عدم توثيق الزواج في سن 16 بالنسبة للفتيات، معتبرا أنه ستكون له آثار سلبية. وقال بنحمزة الذي دافع عن كون المدونة وثيقة الصلة بالشريعة الإسلامية؛ إن تلك المطالبات يمكن أن تؤدي إلى حالات زوجية غير شرعية كما أنها قد تتسبب في إيجاد أطفال ليس لهم نسب.

وشدد المشاركون في الندوة التي نظمتها وحدة البحث في الدراسات القانونية والعمل القضائي التابعة لمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، أن الأسرة تشكل النواة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وهو ما جعلها تحظى باهتمام متزايد من لدن المشرع المغربي لتدعيم ركائزها وضمان تماسكها واستقرارها.

واعتبر متدخلون أن المشرع المغربي خول للقضاء دورا محوريا في الرقابة والإشراف على تطبيق بنود مدونة الأسرة ليكفل بذلك حقوق كافة أفراد الأسرة.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A8%D9%86%D8%AD%D9%85%D8%B2%D8%A9-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AB-%D8%A5%D9%84%D9%89/

التربية الإسلامية : مشكلتنا ليس مع التطرف و إنما مع الانحلال وغياب المعنى والالتزام

الأربعاء 17 فبراير 2016 *ذ علال المديني

ما صرح به السيد **إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان،لأخبار اليوم حول طلب مشاركت المجلس في مراجعة المناهج التعليمية لمادة التربية الإسلامية ، طلب مجانب للصواب وتطاول على اختصاص ليس من اختصاص هذا المجلس الموقر الذي اتخذ على عاتقه معارضة الثوابت الدينية وإثارة المشاكل الجانبية** بدل الإهتمام بالقضايا الحقوقية الحقيقية والدفاع عن المظلومين والمضطهدين ، بل تخلى حتى عن دوره في التأسيس لثقافة حقوقية رزينة تحترم الإنسان وتصون كرامته وإنسانيته ، مجلس اتخذ على عاتقه النبش في قضايا شكلت منذ القدم إجماع المغاربة ولم تكن يوما ما للشكوى من طرف المغاربة .... وهو ما يثير أكثر من تساؤل و إستغراب هل مثل هذه المجالس والهيئات تعبر عن مطالب المواطن المغربي ؟ أم أنها هيئات مهمتها فرض إملاءات خارجية معادية للإسلام ولهوية الأمة المغربية .... مرحبا بمقترحات المجلس حول مناهج التعليم وخاصة بمادة التربية الإسلامية ، ولكن هذه المقترحات تبقى ذات طبيعة إقتراحية وتوجيهية من هيئة لها تكوين حقوقي لكنها تفتقر إلى المعرفة الشرعية والعلوم الإسلامية ، مع التأكيد على أن المجلس وعناصره لا يحق له أن يمارس الوصاية على المغاربة في كل شيء- إلا في أن يقوم بدوره في الدفاع عن حقوق الناس الحقيقية- لأن هذا المجلس ليس هيئة منتخبة ولا يمثل كل أطياف الشعب المغربي و إنما هو رهينة في أيدي فئة استئصالية تدعي الحداثة لكن مشروعها هو محاربة الثوابت وتنزيل مشاريع البنك الدولي والمنظمات الأجنبية الرأسمالية ، كما أن مثل هذه القضايا يخوض فيها أهل الاختصاص من علماء الشريعة الإسلامية وعلماء الإجتماع الصادقين والعاملين في مجال التربية والتعليم من أساتذة مادة التربية الإسلامية ومفتشين ، و أن يطرح الموضوع في شموليته مستحضرا التطرف والغلو ومستحضرا كذلك حالة من الميوعة والإنحلال الخلقي والقيمي .... مشكلت المناهج ومقرارات مادة التربية الإسلامية لم تعد مطروحة بالشكل الكبير لدرجة أن يثير كل هذا النقاش و يتخذ هذا المنحى فالمقررات الدراسية الحالية تتضمن دروسا تستجيب لمنهج الوسطية والاعتدال ولمنهج القبول بالآخر والإختلاف ما لا تتضمنه مواد أخرى ، وإنما المشكلة تكمن في المكانة التي تحضى بها مادة التربية الإسلامية في المنظومة التعليمية و حالة التشويه التي تتعرض لها من طرف كل من هب ودب وحالة الحصار المضروبة على المادة وأنشطتها من طرف بعض الاستئصالين والرافضين لقيم الإسلام وهوية المجتمع المغربي... خطاب مراجعة مناهج التعليم ومحاولة تكيف المقرارات مع منهج الوسطية والاعتدال دعوة مقبولة إذا نظرنا إليها من جانب أن الإسلام دين تجديد ومراجعة ، لكنها إذا نظرنا إليها من جانب أخر نجد أنها دعوة للاستهلاك السياسي ولتمرير مخططات بعيدة كل البعد عن واقع الأمة وهمومها ، مشكلتنا في المغرب ليس مع التطرف وخاصة بالنسبة للمنظومة التعليمية لأن التطرف ينتج خارج المدرسة المغربية وغالبا ما تكون أسبابه هي الجهل والأمية والفقر والظلم وخطاب الكراهية الذي يروج إليه بعض تجار الدين أو تجار الحداثة ، مشكلتنا هي حالة الانحلال الخلقي وغياب القيم النبيلة التي تبني الإنسان وتشيد الحضارة ، مشكلتنا مع غياب المعنى والوعي والمسؤولية لدى الجيل الصاعد.....

http://eljareedah.com/articles-1971.html

هيئة حقوقية: طي ملف الإختفاء القسري يهدد العدالة الانتقالية

انتقد المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف قرار إغلاق ملف الاختفاء القصري، معتبراً إياه قراراً أحادياً يهدد بإفشال تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب.

وطالب المجلس الوطني للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف الذي عقد اجتماعه بمدينة مراكش أول أمس الأحد، بتبني استراتيجية وطنية جدية للحد من الإفلات من العقاب وإصلاح منظومة العدالة، وخاصة المنظومة الجنائية، كما شدد على ضرورة ملائمتها مع المقتضيات الدستورية الجديدة واحترام قاعدة سمو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ودعا المجلس الدولة لتقديم اعتذار رسمي وعلني، ومواصلة الكشف عن مصير ما تبقى من ضحايا الإختفاء القسري.

وجدد المنتدى الحقوقي إدانته للتدخلات العنيفة وغير المتوازنة في استعمال القوة ضد الاحتجاجات وللهجوم على الحق في التجمع والحق في التنظيم، معتبراً إياها خرقاً واضحاً لما هو منصوص عليه في الدستور والمقتضيات القانونية ذات الصلة.

وفي تفاعله مع قضية القاضي المعزول، محمد الهيني، جاء في البيان الصادر عن المنتدى، أن الأخير ينظر بعين القلق لاستمرار التماطل في إصلاح منظومة العدالة، والتضييق على حرية التنظيم والتعبير عن الرأي التي أقرها الدستور للقضاة.

وعبر المنتدى عن دعمه لحركة المطالبة بإلغاء تقاعد الوزراء والبرلمانيين، معتبراً اياها خطوة إيجابية في الدينامية الحقوقية المرتبطة بحماية المال العام.

يذكر أن أخباراً راجت حول استعداد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته وريثا لهيئة الإنصاف و المصالحة، لطي ملف حالات الاختفاء القسري.

http://www.medias24.com/ar/NATION/7621.html

كلميم:عمر المنصوري إحدى حالات أشبال الحسن الثاني يستغيث

الأربعاء 17 فبراير 2016

رفع شعار العناية بحقوق الإنسان و وضع الآليات المعنية بذلك و نشرها لا ينهض كدليل قوي،على أن من انتهك حقه يجبر ضرره بمجرد الإشعار بذلك.و حالة أشبال الحسن الثاني تقف كشاهد أثبات على أن الحقوق المكتسبة ليست محصنة و قابلة للإسقاط لأبسط الأسباب.و من المعلوم أن الفئة المشار إليها التحقت بالوظيفة العمومية،و وزعت على قطاعات مختلفة،و بحكم الممارسة أصبحت لها حقوق مكتسبة،لكن جلها يواجه حاليا التهميش و الإهمال بل الازدراء.

مصير هؤلاء المواطنين يتعارض مع ما يقال عن البناء الديمقراطي الحداثي،الذي يفتح شهية البعض للحديث عن تطور وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.و الواقع أن تعزيز و تقوية حقوق الإنسان الاقتصادية و الاجتماعية،لا زال بعيد المنال.و الحالات العديدة التي سقطت ضحية،لانتهاك حقوقها المهنية،لا تجد من منفذ للتعبير عن أوضاعها سوى الاحتجاج أمام مؤسسات الدولة أو مراسلة المسؤولين و كثيرا من الصمت.

عمر منصوري واحد من الفئة المشار إليها.لكن،قبل التطرق إلى ما جاء في رسالته،الموجهة للملك،نشير إلى ما ورد على لسان رئيس الحكومة،أثناء مقابلته المطولة يوم الخميس 29 أكتوبر 2015 مع قناة ميدي 1،بخصوص الملف الاجتماعي حيث قال إنه لما أشهر بطاقة عفا الله عما سلف وجهت له انتقادات لاذعة و تم تجاهل المكتسبات التي نجمت عن عملية الصفح و النظر للمستقبل حيث عادت الأموال الوطنية المهجرة مما ساهم في رفع منسوب الميزانية و تقوية مخصصات الملف الاجتماعي.

عنق الدولة تطوقه مسؤولية توفير سبل العيش الكريم لمواطنيها حسب ما جاء في الدستور الجديد و ما تنص عليه المواثيق الدولية و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.و **لكن لا وجود لتعويض يقي من معضلة البطالة و الحاجة.المواطن المذكورة تحرك في كل الاتجاهات:راسل رئيس الحكومة و وزير الداخلية و مؤسسة وسيط المملكة و فرع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمنطقة** كما تمكن من مقابلة وزيرة في حكومة التغيير،و مدها بملفه المطلبي بعد شرح مستفيض عن معاناته و معانات أسرته،لكن لم يفض كل هذا إلى شيء.

في خضم البحث عن مخرج للازمة سقطت زوجته نتيجة مرض عضال،ألزمها الإقامة بالمستشفى الإقليمي بكليميم(الصورة)،ما فتح باب المعاناة على مصراعيه،لان بعض مصاريف العلاج لا تشملها تغطية بطاقة "الرميد" التي تتوفر عليها المعنية بالأمر،و قبل هذا بشهور ظلت والدته تصارع أمامه المرض و هو عاجز عن توفير العلاج لها إلى أن انتقلت إلى دار البقاء.

إلى كل ما سبق وجد نفسه كذلك عاجزا عن توفير مستلزمات دراسة أبنائه بالجامعة و خاصة ابنه المعاق،الذي لا يستفيد من أية مساعدة أو رعاية اجتماعية،و حتى التعويض الهزيل(200 درهم)الذي كان يقدم له من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تم إسقاطه بدون معرفة السبب.

لذلك و بمناسبة الزيارة الملكية للأقاليم الصحراوية قرر المواطن المذكور توجيه رسالة إلى الملك محمد السادس،عن طريق وسائل الإعلام،يناشده فيها إيجاد مخرج له و لأسرته من الأزمة الخانقة التي يمر منها بعد مصادرة حقوقه كموظف و تجاهل حقوقه كمعاق إعاقة جسدية مستديمة هو و ابنه الطالب الجامعي.

و أليكم مقتطفات مما جاء في الرسالة :

صاحب الجلالة،رعاية جلالتكم للمعوزين واضحة و جلية لكن نحن لسنا مشمولين باهتمامات المسؤولين و المساعدات التي تمنحها الدولة لمن هم في وضعية هشة،لا يصلنا منها شيء.

صاحب الجلالة،أنا مواطن انحدر و زوجتي من المناطق الصحراوية،انخرطنا في كل المحطات الوطنية المصيرية.و في سنة 1988 توصلت من وزارة

الداخلية بقرار التعيين و الالتحاق بالتعاونية الفلاحية المغربية،في إطار،مبادرة تشغيل الشباب الصحراوي،و بعد أكثر من عشرين سنة و نيف من العمل،و الاستفادة من كافة حقوقي كموظف،انقلبت،ابتداء من سنة 2011،أحوالي و أحوال أسرتي رأسا على عقب حيث فقدت راتبي الشهري و فقدت الشغل ناهيك عن تجاهل المطالبة باسترداد حقوقي.

أن تنصل قسم الجماعات المحلية،الذي راسلته في الموضوع،و كذا رفض مصالح وزارة الداخلية،التي زرتها بالرباط،استقبالي،بحجة أنها لا يتعاملون مع الأفراد،و كذا رفض مصالح عمالة اقلي كلميم تلقي و تسجيل ما أقدمه لهم من شكايات كان الدافع إلى بعث رسالة استعطاف إلى جلالتكم.و بالفعل توصلت بإشعار يؤكد توصل ديوانكم بذلك(الصورة).و لقد تملكني إحساس بأن قضيتي ستجد طريقها إلى التسوية.لكن لازالت الأمور تراوح مكانها.اليوم أملي فيكم بعد الله كبير لاسترداد حقوقي و إخراجي من دائرة الفاقة و العوز.و أسال الله لكم التوفيق و السداد لما فيه خير للبلاد و العباد و السلام.

http://radinews.ma/11985

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم لقاء حول الآلية المستقلة لتعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها ورصد تنفيذها

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار مشاركته في الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب والتي يخصصها لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، لقاء حول الآلية المستقلة لتعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها ورصد تنفيذها، بحضور مجموعة من الخبراء فضلا عن ممثلين عن مجموعة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك يوم السبت 13 فبراير 2016 بمدينة الدار البيضاء.

وتنص الفقرة الثانية من المادة 33 لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة "على أن تقوم الدول الأطراف، وفقا لنظمها القانونية والإدارية، بتشكيل أو تعزيز أو تعيين أو إنشاء إطار عمل داخل الدولة الطرف، بما في ذلك آلية مستقلة واحدة أو أكثر، حسب الاقتضاء، لتعزيز هذه الاتفاقية وحمايتها ورصد تنفيذها. وتأخذ الدول الأطراف بعين الاعتبار، عند تعيين أو إنشاء مثل هذه الآلية، المبادئ المتعلقة بمركز وطرق عمل المؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها".

وهكذا، سينكب الخبراء المشاركون في أشغال هذا اللقاء على تدارس مهام وهيكلة الآلية المستقلة الوطنية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمعايير الدولية في هذا المجال فضلا عن استعراض التجارب والممارسات الفضلى لمجموعة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكل من السنغال وغانا وكينيا والأردن والمكسيك والغابون. كما سيتناول المشاركون في النقاش زوايا متعلقة بتمثيلية الأشخاص في وضعية إعاقة بالآلية المشكلة، واستقلالية وتركيبة هذه الأخيرة، إلخ.

يذكر أن رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان المنظم في إطار الدورة 22 من المعرض الدولي للكتاب والنشر، المنعقد بفضاء المعرض الدولي بمدينة الدار البيضاء ما بين 12 و21 فبراير 2016 ستخصص أنشطته للمواضيع المرتبطة بالإدماج والإعاقة تحت شعار "إعاقة، حقوق ومواطنة". ويحتضن المجلس، طيلة عشرة أيام، أكثر من خمسين نشاطا للنقاش والتبادل وتقاسم التجارب والخبرات المحلية والدولية، يؤطرها أكثر من 150 متدخل من 24 بلد (الأردن وأستراليا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلغاريا والبينين وتركيا وتونس ورواندا والسلفادور والسنغال والعراق والغابون وغانا وفرنسا وكينيا وليبيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة ونيجر والولايات المتحدة الأمريكية).

http://www.mithaqarrabita.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1

وحقوق الإنسان المنعقد بقصر المؤتمرات بفاس : انتخاب الزميل محمد بلغريب رئيسا بالإجماع

انتخب الزميل محمد بلغريب بالإجماع رئيسا للمنظمة العربية للإعلام والثقافة وحقوق الإنسان، خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد يوم السبت الأخير (30 يناير 2016) بقصر المؤتمرات بفاس بحضور إعلاميين ومثقفين وحقوقيين يمثلون عددا من الدول العربية (اليمن – فلسطين – الأردن –مصر– سوريا – السودان – تونس – موريتانيا والمغرب).

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية، بكلمات عدد من الهيآت الصحافية والحقوقية والثقافية بعد أن تحدث الزميل محمد بلغريب باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر، عن أهم المحطات التي قطعتها اللجنة للوصول إلى الجمع العام التأسيسي، حيث ساهمت في إنجاحه عدة جهات: ولاية جهة فاس مشكورة، والمجلس الجماعي للمدينة، وكلية الحقوق وعدد من الشركاء والفاعلين في القطاع السياحي والاقتصادي.

وتطرق الزميل بلغريب إلى دواعي وأسباب التأسيس، ذلك أنه ومن خلال الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية، وفي ظل ازدياد تطرف الفكر والإرهاب وتأثيره على العيش المشترك وتراجع الوعي، والفهم، على حساب مفاهيم المواطنة والحريات، وثقافة حقوق الإنسان في عدد كبير من البلدان العربية نتيجة انعكاسات التقييد وعدم احترام حرية التعبير.

وانطلاقا من نشر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسانية، وارتباطها الوثيق بالإعلام والثقافة، ولإيمانهم بهذه المبادئ وتعزيز العمل العربي المشترك كمجتمع مدني، جاءت فكرة تأسيس هذه المنظمة على الأراضي المغربية يتجه للتطور الكبير في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني والديمقراطية والذي شهد إنجازات كبيرة ومهمة تجعل من المغرب المكان المناسب لانطلاق أعمالنا وأهدافنا على الصعيد العربي، والانفتاح الدولي بالشراكات لتعزيز وتطبيق الديمقراطية، والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومواثيقها، ونبذ التطرف والإرهاب. ولتطوير المجتمعات العربية من خلال الوعي والثقافة والعيش المشترك والتسامح بدلا من ثقافة العنف والتطرف والإرهاب من أجل خلق جيل واع حداثي متقدم ومتعلم مثقف بكافة الاختصاصات لكي يمثل نموذجا عربيا لشباب المستقبل أمام المجتمع المدني.

وأضاف بأن المؤسسين يؤكدون على المهنية في المجال الإعلامي، والدور الثقافي في بناء المجتمع العربي والدولي ويشيدون بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الإنسانية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعبير الحر والفنون الأدبية.

من جهته، أكد محمد بوهلال، الكاتب العام للفرع الجهوي للنقابة الوطنية للصحافة بجهة فاس، على أهمية هذا الميلاد الذي يفتح آفاق واعدة أمام الإعلاميين والثقافيين والحقوقيين على المستوى العربي، خصوصا وأن المملكة المغربية عرفت تطورات كبيرة وإيجابية في هذه المجالات جميعها، حيث عرف قانون الصحافة والنشر تعديلات هامة، وتم إحداث المجلس الوطني للصحافة، وإعادة النظر في قانون الصحافيين المهنيين، **وعلى مستوى حقوق الإنسان، كانت تجربة الإنصاف والمصالحة لتطوي مرحلة سابقة في مجال حقوق الإنسان، وإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان بكل هياكله المركزية والجهوية، وغيرها من التطورات التي عرفتها المملكة في هذا الباب.**

وعبر عن سعادته بهذا اللقاء الذي هو مناسبة ليلتقي فيها الزملاء والمثقفون والحقوقيون العرب والمغاربة، لتدارس هذه القضايا بعين ثاقبة وتفكير عميق بهدف تطويرها، وميلاد المنظمة بفاس له دلالاته الكبيرة؛ وتمنى في الأخير النجاح لهذا المؤتمر المتميز.

أما رئيس هيأة حقوق الإنسان بسوريا، السيد قتيبة قاسم العرب، فنوه بجهود المملكة المغربية في محاربة الإرهاب والتطرف، من خلال تفكيكها للخلايا والشبكات الإرهابية التي تذهب للقتال مع داعش في سوريا، متمنيا أن لو دول الجوار تحذو حذو المملكة في هذا الإطار. ونوه بالتطور الكبير في مجال حقوق الإنسان من خلال مسيرة طويلة وإرادة حقيقية لإرساء دولة الحق والقانون من قبل جلالة الملك حفظه الله، وتجلى ذلك من خلال دستور 2011 الذي يؤكد على دعائم حقوق الإنسان، وسمو المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية، ووجود مؤسسات متقدمة بهذا المجال وكمثال المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي ساهم بشكل كبير على التوقيع على معاهدات مهمة في هذا الباب واستضافة وتنظيم المؤتمرات والندوات الدولية آخرها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

وتحدث رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بسورية عن العلاقة بين الإعلام وحقوق الإنسان، ودور الصحفيين الأخلاقي، لتعزيز حقوق الإنسان وممارسة الرقابة، للتنبيه وتوعية المجتمع بحرياتهم وأمنهم وسبل عيشهم وثقافتهم، ونبه وسائل الإعلام من انتهاك حقوق الإنسان في الممارسة الإعلامية وتحدث عن التنوع الثقافي والشرعية الدولية والتنوع الثقافي والاختلاف.

بعد ذلك، ناقش المؤتمرون والمشاركون، مشروع القانون الأساسي للمنظمة، حيث عرفت المناقشات حدة وجدالا واسعا وهي مسألة طبيعية ليكون القانون الأساسي في مستوى تطلعات كل الفاعلين من أجل غد أفضل لكل الشعوب العربية.

وجاءت المصادقة على المشروع بعد إدخال عدد من التعديلات الهامة عليه، بعدها تم انتخاب الزميل محمد بلغريب رئيسا للمنظمة مع تخويله تشكيل مكتبه في أقل من أسبوعين، وفي الأخير رفع المشاركون برقية ولاء وإخلاص لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ادريس العادل

http://fes-today.com/2016/02/%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A8%D9%82%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

الحقوق المدنية والسياسية بالمغرب في إطار العهد الدولي والقوانيين الوطنية

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

ينص الدستور على تشبث المغرب بالحقوق المدنية والسياسية. فما المقصود بهما؟ وكيف يضمنهما العهد الدولي والقوانين الوطنية؟

1: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية هو اتفاقية دولية، تتميز عن الإعلان العالمي بإلزامه الدول الموقعة عليه باحترام مقتضياته، والعمل على تطبيقها، وقد صدر عن الأمم المتحدة يوم 16 دجنبر 1966، وصادق عليه المغرب، ونشر بالجريدة الرسمية في شهر رجب 1400هـ/ 21 ماي 1980م، وبذلك أصبح المغرب ملزما بتطبيقه.

أ: الحقوق المدنية: هي حقوق تسعى إلى تحقيق مصالح الأفراد، منها: الحرية الشخصية، وحرية اختيار العمل، وحرية التملك، وحرية التجول، وحرية الاعتقاد.

ب: الحقوق السياسية: هي حقوق تسعى إلى تحقيق مصالح الجماعات، منها: حرية الرأي، وحرية الصحافة، وحرية تأسيس الجمعيات، وحرية الانتماء إلى حزب أو نقابة، وحرية المشاركة في الانتخابات.

2: القوانين الوطنية الضامنة للحقوق المدنية والسياسية

عمل المغرب على تكييف قوانينه الوطنية مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، من خلال إصدار مجموعة من القوانين منها:

أ: مدونة الأسرة: صدرت سنة 2003م، بهدف حماية الأسرة، وقد نصت على أن "الزواج ميثاق تراض وترابط شرعي بين رجل وامرأة على وجه الدوام، غايته الاحصان والعفاف، وإنشاء أسرة مستقرة برعاية الزوجين".

ب: قانون الصحافة: سن لتنظيم ميدان الصحافة ولحماية الصحافي، ونص على أن "حرية إصدار الصحف والطباعة والنشر وترويج الكتب مضمونة".

3: المؤسسات التي تسهر على ضمان الحقوق المدنية والسياسية

تسهر الدولة المغربية على حماية الحقوق المدنية والسياسية من خلال إحداث مجموعة من المؤسسات **منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعد مؤسسة وطنية مستقلة** مهمتها النظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها.

خلاصة: عمل المغرب على ترسيخ الحقوق المدنية والسياسية من خلال سن مجموعة من القوانين الوطنية وإيجاد آليات لتتبع تطبيقها.

http://www.webpress.ma/2016/02/blog-post_869.html

Driss Lachguar à la journée d'étude du Groupe socialiste à la Chambre des représentants

Le projet de loi N° 14.77 doit être revu conformément à l'esprit de la Constitution

Hassna Abouzeid L'Autorité pour la parité doit être élevée au rang d'institution nationale indépendante ayant mission de protéger les droits de l'Homme

Il va sans dire que la parité constitue l'un des tout premiers centres d'intérêt de l'Union socialiste des forces populaires. C'est dans cet esprit que s'est déroulée la journée d'étude organisée, lundi dernier, par le Groupe socialiste à la Chambre des représentants sur le projet de loi 14.79 relatif à la création de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination.

A l'ouverture des travaux de cette journée, le Premier secrétaire du parti, Driss Lachguar, a tenu à souligner que l'USFP entend appeler à la création d'un front de coordination en vue d'établir une loi qui réponde aux enjeux actuels et leurs avantages, conformément à l'esprit de la Constitution de 2011.

Le Premier secrétaire qui n'a pas manqué de révéler le double langage au niveau de la parité prôné par de pseudo-modernistes et démocrates a fait savoir qu'il faut dire la vérité, toute la vérité aux Marocains, particulièrement les femmes, pour qu'ils sachent qui défend le principe de la parité et de la lutte contre toutes les formes de discrimination tel que stripulé dans la Constitution.

Il a, par ailleurs, exprimé son souhait que le projet de loi 14.79 soit revu conformément à l'esprit de la constitution, et ce avec la participation de l'ensemble des défenseurs des droits de la femme, de la parité et de l'égalité.

Dans ce cadre, le Premier secrétaire du parti a déclaré que l'USFP entend demander aux différents acteurs politiques qui militent en faveur de la cause féminine de prendre une position claire sur ce projet combien important pour la moitié de la société marocaine. Le parti s'engage également à créer un front à même de contribuer à l'amélioration et aux modifications qui visent à donner corps à un projet sociétal moderniste et démocratique, contrairement à d'autres partis dits modernistes qui s'abstiennent de voter en faveur du changement souhaité.

Il y a lieu de rappeler que **cette journée d'étude organisée par le Groupe socialiste à la Chambre des représentants a connu la participation des représentants du ministère de la Solidarité, de la Famille, du Conseil national des droits de l'Homme,** du Conseil économique, social et de l'environnement, de la Coalition des associations des femmes et de la Coalition pour la mise en œuvre de l'article 19, entre autres associations.

Pour sa part, Hassna Abouzeid a affirmé, au nom du Bureau politique, que l'USFP aspire à ce que l'Autorité pour la parité soit élevée au rang d'institution nationale indépendante ayant mission de protéger les droits de l'Homme.

http://www.journaux.ma/actualite/21297

PETITE BALADE AU SIEL

Curieux et en nombre, les enfants ont envahi les allées du salon dés l'ouverture. Cette 22ème édition connaît aussi une affluence importante de la part des adultes «qui viennent feuilleter sans forcément acheter», déplorent de nombreux exposants (Ph. Jarfi)

IL y avait beaucoup de monde ce week-end au Salon de l'édition et du livre (SIEL), après un démarrage timide le jour de l'ouverture le 12 février. Ecoliers, instituteurs, parents et curieux sont venus en masse pour découvrir les nouveautés de cette 22e édition qui fermera ses portes le 21 février. Durant ces deux jours, c'est sur fond de cacophonie générale que les visiteurs ont tenté de se faufiler entre les stands. Certains d'entre eux n'ont pas hésité à miser sur les décibels pour attirer le maximum de personnes. D'ailleurs même au sein de la salle Abdelhadi Tazi, à l'extérieur de l'espace principal de la foire, qui accueille quotidiennement des évènements, il n'a pas toujours été facile de suivre les conférences.

Le public scolaire a été le plus remarqué avec les adeptes des ouvrages religieux. «Cette catégorie de visiteurs constitue une très bonne clientèle qui achète en masse», explique un exposant. Ils sont organisés et viennent même munis d'un diable (outil de levage à la forme d'un petit chariot), sans faire de mauvais jeux de mots, afin de pouvoir être plus à l'aise lorsqu'ils achètent leurs cartons de livres. L'aile abritant les éditeurs de livres religieux était d'ailleurs bien plus fréquentée que le reste. Les maisons d'édition et les libraires sont aussi présents en force, proposant des réductions sur les livres de poche, les dictionnaires, les encyclopédies ou des ouvrages scolaires. Parmi les stands qui attirent, figure le pavillon France. Il demeure d'ailleurs l'un des plus visités avec une programmation au quotidien. Il en est de même pour le stand Sochepress qui recevait vendredi Daniel Rivet puis Gilles Kepel. Ce stand propose également des rencontres et des signatures notamment avec Tahar Benjelloun, Abdellatif Laâbi, Hédi Kaddour, Guillaume Jobin ou encore Mehdi El Kourti. Dar America, pour sa part, connaît un certain succès attirant également un public jeune venu se divertir et jouer ou encore prendre des photos avec Obama en carton grandeur nature, à l'instar de l'an passé. Quant à sa programmation, Dar America propose des rencontres autour de la langue, de l'éducation, des visas étudiants, les bourses d'études… **Au programme de l'Institut Cervantès, des rencontres avec des écrivains espagnols et marocains dont l'œuvre est liée aux deux pays. De son côté, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** a investi un grand pavillon de plus de 360 m² avec pour thème «Handicaps, droits et citoyenneté». Il accueillera plus de 50 activités avec près de 150 intervenants en provenance de 24 pays afin de débattre et échanger autour des expériences des différents pays. Le pavillon de l'invité d'honneur, les Emirats arabes unis, a été très sobrement conçu dans un style scandinave avec du bois clair. Il dispose d'un coin lecture plutôt cosy et de nombreux ouvrages. Quant à l'Arabie saoudite, qui faisait partie des plus importants et des plus spacieux pavillons lors de la 21e édition, elle se trouve cette année excentrée avec un espace plus réduit que celui de l'année dernière. Elle propose, comme à l'accoutumée, de nombreux ouvrages universitaires et religieux. Les visiteurs ont aussi le choix de découvrir d'autres horizons tels que ceux de l'Afrique à travers des livres de littérature et de voyage. Côté sécurité, celle-ci est quasi inexistante, du moins pour ce qui est visible. A part un petit portique à l'entrée du salon, aucun autre dispositif n'est mis en place. Et même lorsque le détecteur sonne, aucune fouille n'est opérée. Quant aux sanitaires. . à éviter totalement.

Aïda BOUAZZA http://www.leconomiste.com/article/984616-petite-balade-au-sielles-plus-et-les-moins-de-la-22e-edition

Chambre des représentants

Le groupe socialiste mobilise les partis politiques contre le projet de loi sur la parité

15866/1-4

Ph. Kartouch

Le projet de loi portant création de l'Autorité pour la parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination n'en finit pas de susciter la polémique. Les réactions dénonçant le contenu de ce texte, actuellement en examen au sein de la commission des secteurs sociaux, continuent de fuser de part et d'autre.

Page 4

Chambre des représentants

Le groupe socialiste mobilise les partis politiques contre le projet de loi sur la parité

15866/1&4

Le projet de loi portant création de l'Autorité pour la parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination n'en finit pas de susciter la polémique. Lundi dernier, lors d'une journée d'étude, le président du groupe socialiste au sein de la Chambre des représentants n'y est pas allé avec le dos de la cuillère en pointant du doigt un projet de loi «archaïque» et «en déphasage avec les aspirations de la société marocaine, particulièrement les femmes».

Ph. Kartouch

Le groupe socialiste tient visiblement à marquer de son empreinte le texte de loi sur l'Autorité de la parité.

Le projet de loi portant création de l'Autorité pour la parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination n'en finit pas de susciter la polémique. Les réactions dénonçant le contenu de ce texte, actuellement en examen au sein de la commission des secteurs sociaux, continuent de fuser de part et d'autre. En effet, quelques jours après la sortie médiatique du collectif associatif présidé par l'Association démocratique des femmes du Maroc, pour fustiger un projet de loi traçant les contours d'une instance ressemblant, selon lui, à une coquille vide, c'est au tour du groupe socialiste au sein de la Chambre des représentants de monter au créneau.

Hier, lors d'une journée d'étude, le président du groupe socialiste au sein de la Chambre des représentants n'y est pas allé avec le dos de la cuillère, pointant du doigt un projet de loi «archaïque» et «en déphasage avec les aspirations de la société marocaine, particulièrement les femmes». Le chef de file du groupe socialiste, connu pour ses positions tranchées, a vivement critiqué «la réaction molle» des dirigeants des autres partis politiques.

«Toutes les formations politiques s'érigent en défenseurs de la cause de la parité et de la modernité, mais lorsqu'il faut agir concrètement, tout le monde bat en retraite», martèle Driss Lachgar. Pour ce responsable, cette rencontre vise avant tout à marquer une position claire contre les dispositions de ce texte de loi telles qu'elles se présentent dans sa version actuelle. Le coup de gueule de M. Lachgar intervient quelques jours seulement avant la présentation par les groupes parlementaires de leurs propositions d'amendements avant l'adoption du texte, en première lecture, par la première Chambre. Et visiblement, le responsable partisan ne se fait guère d'illusions. Selon lui, l'examen et les discussions détaillés du projet de loi en commission donnent un avant-goût de ce que seraient les propositions d'amendement : modestes et sans réelle portée sur le fond. C'est la raison pour laquelle M. Lachguar s'emploie à convaincre les députés des autres formations politiques de la nécessité de soutenir les propositions d'amendement qui seront faites par le groupe socialiste. Pour ce faire, il n'hésite pas à rappeler les avis émis par certaines instances (le CNDH, le CESE et le collectif des associations) qui ont toutes relevé des insuffisances au niveau de la mouture actuelle du texte. M. Lachgar appelle même à la constitution d'un front qui englobera partis politiques et acteurs associatifs. C'est dans ce sens d'ailleurs qu'il a annoncé la tenue prochaine d'une réunion de travail avec les secrétaires généraux des partis politiques défendant la cause de la parité et les présidents des groupes parlementaires.

> Les réactions dénonçant le contenu de ce texte continuent de fuser de part et d'autre.

Le groupe socialiste tient visiblement à marquer de son empreinte le texte de loi sur l'autorité de la parité. Et même s'il ne s'étend pas sur sa vision propre concernant cette instance, il laisse entendre que ses remarques s'inscrivent dans la même lignée que les recommandations formulées notamment par le CNDH et le CESE. Il pointe du doigt l'absence d'un préambule qui reflète la vision et les principes directeurs déterminant la création de cette instance, ainsi que d'une définition claire du principe de la parité.

Il considère par ailleurs que les attributions prévues par l'actuelle version du projet de loi ne permettront pas de garantir l'efficience et l'efficacité de l'action de cette instance. C'est pour cela qu'il appelle à doter cette instance de la personnalité juridique. Le groupe socialiste appelle aussi à une révision en profondeur de la copie actuellement en examen tout en respectant les principes présidant à sa mise en place, à savoir les dispositions de la Constitution ainsi que les normes internationales en vigueur, en particulier les Principes de Paris, régissant le fonctionnement des institutions nationales pour la protection et la promotion des droits de l'Homme. ■

Yousra Amrani

Accès des enfants à la justice : le Maroc devancé par l'Afghanistan

Le réseau international des droits de l'enfant (CRIN) a publié son classement mondial sur l'accès des enfants à la justice. Occupant la 150e position sur 197 pays, le Maroc fait figure de mauvais élève. Les cas de violences sexuelles sur mineurs, souvent non dénoncés par les parents, sont mis en exergue dans ce rapport.

Dévoilé le 15 février 2016, ce classement est dominé par la Belgique, le Portugal et l'Espagne, qui occupent respectivement les 3 premières places. Le Kenya est le seul pays africain à figurer dans le top 10. Le Maroc pointe à la 150e place, ex aequo avec la Mongolie et derrière l'Afghanistan, 149e.

Le classement a été élaboré en attribuant une note à chaque pays, au regard des mécanismes développés pour protéger les droits de l'enfant et garantir des recours en cas de violation. Sont pris en compte, comme référence, les standards internationaux en matière d'accès des enfants à la justice et des termes de la Convention des droits de l'enfant.

Cette convention, note un rapport publié parallèlement au classement, "a été automatiquement intégrée dans la législation nationale du Maroc après sa ratification en 1996 et l'emporte sur le droit interne en cas de conflit."

Toutefois, en droit marocain, "les enfants ne peuvent intenter des actions civiles qu'avec l'aide de leur tuteur légal, alors que des règles plus nuancées pourraient prendre **en compte la capacité individuelle d'un enfant à interagir avec un tribunal** ", ajoute le même rapport. Des critères tel que l'âge, la capacité de discernement... peuvent être retenus.

Ce rapport observe qu'en dépit des mécanismes permettant l'accès à la justice, le Maroc fait face à des obstacles dans la pratique.

En effet, si sur le papier, les enfants de tout âge peuvent déposer des plaintes pénales, il n'en demeure pas moins que, "concernant les violences sexuelles faites aux enfants, "les parents des victimes sont souvent réticents à poursuivre le délinquant sexuel, par honte de révéler au public ce qui est arrivé à leur enfant. Certains parents évitent également l'introduction de demandes, afin d' éviter de nuire socialement à leur enfant", constate CRIN.

Aussi, dans le système marocain, il est vrai que les enfants peuvent porter plainte auprès du Conseil national des droits de l'homme ou du médiateur à propos de violations de leurs droits, mais la réalité permet de constater la rareté de ce genre de recours.

Enfin, "bien que l'aide juridique soit garantie dans une large gamme de paramètres, dans la pratique, elle est uniquement ouverte aux accusés", poursuit le Réseau, selon lequel les entraves les plus importantes à l'accès des enfants à la justice résident dans les conditions pratiques.

"Le poids financier d'un conseil juridique, les salles d'audience intimidantes et les procédures labyrinthiques peuvent être difficiles à surmonter pour beaucoup d'adultes, mais pour les enfants, ils peuvent rendre l'accès à la justice complètement illusoire."

CRIN est un réseau mondial de plaidoyer pour les droits de l'enfant. Créé en 1995 et basé à Londres, il plaide pour les droits des enfants plutôt que pour "la charité à leur égard" et œuvre pour un changement réel dans la manière dont les gouvernements et les sociétés voient et traitent les enfants.

http://www.medias24.com/DROIT/161784-Acces-des-enfants-a-la-justice-le-Maroc-devance-par-l-Afghanistan.html

Le plaidoyer de l'USFP en faveur de la parité

En mars 2015, le gouvernement d'Abdelilah Benkirane approuvait le projet de loi relatif à l 'Autorité pour la parité. Le débat sur l'égalité s'était imposé au Maroc et les islamo-conservateurs avaient capitulé. Un an plus tard, la polémique bat toujours son plein autour de cette instance.

Hier, lors de la journée d'étude organisée par le groupe parlementaire de l'Union socialiste des forces populaires (USFP) à la Chambre des représentants, le premier secrétaire Driss Lachgar a lancé un appel à la création d'un front populaire pour la défense de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discriminations.

« Le projet de loi sur l'Autorité pour la parité est en deçà des attentes et des dispositions de la Constitution de 2011 », a déclaré Driss Lachgar, appelant à la mobilisation. L'USFP devrait contacter prochainement les formations progressistes. L'objectif est clair : élaborer et présenter des amendements visant à accorder de plus grands pouvoirs à l'Autorité.

Pour le moment, cet organisme a un rôle consultatif. Ses fonctions consistent à présenter des propositions concernant la lutte contre les discriminations, et à se prononcer sur l'action gouvernementale en la matière. L'objectif final est d'arriver à une parité effective entre les deux sexes sur les plans économique, social, politique et culturel.

Mais les associations féministes et de défense des droits humains, elles, n'en démordent pas. Tout comme les partis de l'opposition. Tous souhaitent un champ d'action élargi pour pouvoir s'opposer avec plus de force aux actes de discrimination. De son côté, le Conseil Économique social et environnemental (CESE) appelle à clarifier les missions et prérogatives de l'Autorité et a émis des propositions sur le projet de loi.

Dans son rapport publié le 20 octobre 2015, **le Conseil national des droits de l'homme du Maroc relevait les avancées significatives de ces dernières années qui « place le Maroc dans une situation très avancée par rapport aux pays arabes »**. Pour autant, le CNDH pointe les sérieux blocages de la société, l'acceptation sociale des violences faites aux femmes, les discriminations et les régressions dont elles sont victimes. Le taux d'activité des femmes a reculé de 5 % ces dernières années, passant à 29 %, contre 75 % pour les hommes. Une réalité alarmante sur les discriminations à l'égard des femmes dans la vie économique. Autant d'arguments en faveur de l'instauration d'une instance de parité puissante.

http://www.panorapost.com/article.php?id=12183

L'enfer des prisons marocaines perdure

Le Maroc a l'un des ratios de prisonniers les plus élevés au monde

17/02/2016

Casablanca, (Starducongo.com) - La situation carcérale au Maroc n'est pas toute rose. Loin s'en faut, puisqu'elle demeure même catastrophique, à en juger la dernière édition de la «Liste de la population carcérale mondiale» publiée par The International Centre for Prison Studies (ICPR, le Centre international d'études pénitentiaires) qui le crédite de l'un des ratios les plus élevés au monde.

En effet, selon cet institut de recherche scientifique relevant de la « University of London », le Royaume compte 76.000 prisonniers pour environ 34,28 millions d'habitants. Ce qui représente un taux de 222 prisonniers pour 100.000 habitants.

C'est à l'évidence l'un des taux de détention les plus élevés au monde, d'autant plus qu'il est largement au-dessus de la moyenne mondiale qui est de 144 prisonniers pour 100.000 habitants.

Selon les données analysées dans cette étude, la moyenne en Afrique serait de 94 prisonniers/100.000 habitants, en Asie (92), en Europe (192), en Océanie (140). Seul le contient américain fait plus : 387.

En détail, l'étude nous apprend que le Maroc compte 77 prisons d'une capacité d'accueil de 40.000 places et que les établissements pénitentiaires du Royaume renfermeraient 2,3% de femmes et 2% d'enfants et mineurs. Les prisonniers étrangers représenteraient quant à eux 1,3% de l'effectif de la population carcérale.

D'après les données statistiques recueillies par le Centre international d'études pénitentiaires, le Maroc aurait ainsi le ratio le plus élevé en Afrique du Nord, bien en dessus de ceux des pays comme l'Algérie (162), l'Egypte (76), la Libye (99) et la Tunisie (212).

Ce ratio reste également élevé comparativement à d'autres pays du continent. Notamment le Soudan (50), le Bénin (77), le Burkina Faso (34), le Mali (33), le Sénégal (62)… Seuls l'Afrique du Sud (292), le Swaziland (289) et le Cap-Vert (286) font pire que le Royaume.

D'après cette étude, le Maroc arrive au 19ème rang des pays ayant le plus grand nombre de prisonniers sur une liste de 223 pays et territoires étudiés. La tête du tableau mondial est occupée par les Etats-Unis d'Amérique avec 2.217.000 prisonniers (ration de 698), la Chine (1.657.812 prisonniers et un ratio de 119) et la Russie (642.470 prisonniers avec un ratio de 445).

Ces constats ne devraient point surprendre l'Observatoire marocain des prisons (OMP), institution qui a, à maintes reprises, attiré l'attention des autorités sur la surpopulation de ces établissements et fustigé l'enfer que les pensionnaires y endurent.

Dans son rapport annuel sur la situation des établissements pénitentiaires au Maroc au titre de l'année 2014, présenté en juillet dernier, l'OMP pointait, en effet, du doigt la surpopulation carcérale causée notamment par des peines d'emprisonnement et des détentions préventives de longue durée. Le même rapport établissait à 31.850 (42,50%), le nombre de détenus soumis à la détention préventive contre 43.091 (57,49%) prisonniers condamnés.

Tout comme l'OMP, **les chiffres relevés par The International Centre for Prison Studies ne devaient nullement surprendre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dont les recommandations sont restées à ce jour lettre morte.**

Pour rappel, celles-ci appelaient notamment à garantir l'égalité de traitement des détenus et la non-discrimination pour quelque motif que ce soit, à réaliser les travaux d'aménagement nécessaires dans les prisons qui sont dans un état de délabrement avancé, à prendre en considération les accessibilités réservées aux détenus en situation de handicap dans les plans de construction des nouveaux établissements pénitentiaires, à doter les prisons de ressources humaines en prenant en considération le taux d'encadrement en vigueur à l'échelle internationale...

Il est à noter que cette onzième édition de la « Liste de la population carcérale mondiale » de l'International Centre for Prison Studies donne des détails sur le nombre de prisonniers détenus dans 223 systèmes pénitentiaires dans les pays indépendants et territoires dépendants.

Il est également à souligner que l'étude, qui établit à plus de 10,35 millions le nombre de personnes détenues dans des institutions pénales dans le monde montre les différences dans les niveaux d'emprisonnement à travers le monde.

Par ailleurs, les chiffres incluent aussi bien les prévenus que les détenus placés en détention provisoire et ceux déjà reconnus coupables et condamnés.

Les auteurs du rapport espèrent que cette édition « sera utile pour les décideurs, les administrateurs des prisons, des criminologues universitaires, les organisations non-gouvernementales, d'autres experts de la justice pénale et tout le monde qui est intéressé par la mesure d'emprisonnement ».

Et d'ajouter que l'information contenue dans cette étude « peut inciter une nouvelle réflexion sur la taille de la population carcérale, étant donné les coûts élevés et l'efficacité de l'emprisonnement contestée et le fait que la surpopulation carcérale est très répandue ».

Alain Bouithy

http://www.starducongo.com/L-enfer-des-prisons-marocaines-perdure_a13600.html